فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN

يومية - سياسية - شاملة

الجمعة 13 ذو القعدة 1447هـ 1 مايو/ أيّار Friday 1 May 2026 | العدد 6376 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS | فلسطين أون لاين

20070503

خرائط إسرائيلية حديثة تكشف عن توسيع سيطرة الاحتلال بغزة

لندن/ فلسطين:

كشفت وكالة رويترز عن أن (إسرائيل) استغلت انشغال العالم بالحرب على إيران وأصدرت -بكل هدوء- خرائط جديدة لقطاع غزة، تحصر آلاف النازحين الفلسطينيين داخل منطقة مقيدة آخذة في التوسع، ضمن حدود يؤكد جيش الاحتلال أنها قابلة للتغيير في أي لحظة. وتشكل المنطقة المقيدة ما يقدر بنحو 11% من أراضي غزة الواقعة خارج «الخط

2

"الإفتاء" يدين تصديق الاحتلال على إقامة مدرسة يهودية في حي الشيخ جراح

القدس المحتلة/ فلسطين:

أدان مجلس الإفتاء الأعلى تصديق سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إقامة مدرسة يهودية على مساحة كبيرة من أراضي المواطنين ومنازلهم في حي الشيخ جراح في القدس المحتلة. وجدد المجلس في بيان صادر عنه أمس، رفضه للإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة، التي تهدف إلى تهويد مدينة القدس، وتغيير هويتها الفلسطينية، ومحاولة

2

مجزرة شرق غزة... شهداء وإصابات في خروقـــات إسرائيلية متواصلة

غزة/ فلسطين:

استُشهد ثلاثة مواطنين وأصيب آخرون بجروح خطيرة، أمس، في مجزرة إسرائيلية جنوب شرق مدينة غزة. وأفادت مصادر محلية، بأن طائرات الاحتلال قصفت عربة يجرها حيوان قرب «دوار الكويت» جنوب شرقي المدينة. وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي خروقاتها لاتفاق وقف حرب الإبادة عبر القصف المدفعي والجوي، ما يوقع المزيد من الشهداء والجرحى. في السياق، قالت مصادر طبية إن مواطنا استشهد وجرى انتشال جثمان آخر خلال 24 ساعة، وأصيب 9 آخرون، أمس، من جراء استهدافين إسرائيليين وسط وجنوبي قطاع غزة. وفي أحدث

2

أداء صلاة الجنازة عل جثامين الشهداء بمدينة غزة أمس (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

تشييع جثمان طفل شهيد في الخليل... والاحتلال يهدم محلًا تجاريًا بسلفيت

رام الله/ فلسطين:

شيع مواطنون في مدينة الخليل، أمس، جثمان الشهيد الطفل إبراهيم عبد

2

ثلاث جُمع حاسمة في مايو... تحذيـــــرات من اقتحامات استيطانيـــــة واسعة تهـــــدد الأقصى

غزة- القدس المحتلة/ علي البطة:

يدخل المسجد الأقصى شهر مايو الحالي وسط حالة من التوتر الشديد، مع تحذيرات متصاعدة من تصعيد يقوده غلاة المستوطنين وجماعات استيطانية ومنظمات مرتبطة بما يسمى «الهيكل» المزعوم لتنفيذ اقتحامات غير مسبوقة لساحات المسجد. وتشير المعطيات إلى أن الشهر

4

إدانات فلسطينية ودولية لقرصنة الاحتلال أسطول الصمود

غزة-عواصم/ فلسطين:

أدانت أوساط فلسطينية ومسؤولة بالأمم المتحدة وتركيا وإسبانيا أمس قرصنة الاحتلال سفن «أسطول الصمود» لكسر الحصار عن قطاع غزة، قبالة سواحل اليونان. وقالت فصائل المقاومة الفلسطينية، إن «جريمة القرصنة التي ارتكبها العدو الصهيوني ضد المتضامنين الدوليين في أسطول الحرية 2 في المياه الدولية يأتي استمرارا لإرهاب العدو الصهيوني المنظم الذي تمارسه عصابة الحرب في الكيان الصهيوني».

وأضافت الفصائل في بيان، أن «العالم كله شاهد هذه الجريمة الإرهابية المنظمة، والتي تُمثّل تجاوزاً صارخاً لكل القوانين وتضرب بعرض الحائط كل الأعراف والمواثيق الدولية، وتكشف مجدداً بلطجة وقرصنة الكيان الصهيوني». وطالبت دول العالم بتأمين الحماية لأسطول الحرية وقوافل التضامن، وضمان وصولها الآمن إلى غزة لكسر الحصار وإدخال المساعدات الإنسانية والطبية دون عوائق، ومواصلة العمل على تسيير المزيد من قوافل الحرية «لتشديد الضغط على مجرمي الحرب الصهاينة».

وحيت «النشطاء الشجعان المشاركين في هذا الأسطول العظيم على مواقفهم البطولية المنحازة إلى قيم العدالة و الإنسانية وإصرارهم على رفض جريمة الإبادة والحصار التي يرتكبها العد الصهيوني الإرهابي على اكثر من مليوني إنسان في قطاع غزة .

ودعت الفصائل، إلى تصعيد الحراك الدولي الرافض للحصار على قطاع غزة «مع استمرار الكارثة الإنسانية التي صنعها العدو الصهيوني المجرم ونطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومؤسساتها لملاحقة

3

قرصنة أسطـــــول الصمود في المتوسط... انتهـــــاك قانونـــــي وتكريس للحصار

رام الله-غزة/ عبد الله التركماني:

شهد البحر المتوسط تطورا خطيرا مع قرصنة بحرية الاحتلال الإسرائيلي أسطولا دوليا مدنيا متجها إلى قطاع غزة في مهمة إنسانية تهدف إلى كسر الحصار وإيصال مساعدات غذائية وطبية، في خطوة وُصفت بأنها تتجاوز قواعد الاشتباك التقليدية في البحر.

ويأتي هذا التصعيد في سياق محاولات متكررة لمنع أي مبادرات دولية رمزية أو عملية تهدف إلى كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، حيث تم التعامل مع الأسطول بوصفه تهديدا سياسيا وليس مجرد مبادرة

3

قرصنة في المياه الدولية... الاحتلال يهاجم "أسطول الصمود" المتجه لكسر حصار غزة

أثينا-غزة/ فلسطين:

قرصنت قوات الاحتلال الإسرائيلي، «أسطول الصمود العالمي» وهو في طريقه إلى قطاع غزة، في مهمة إنسانية تضم مئات المشاركين المتطوعين المبحرين على متن عشرات السفن الصغيرة، سعيا لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. وقال «أسطول الصمود 2» المدني أمس، إن دولة الاحتلال خربت 21 سفينة تابعة له، وتركت عددًا من المدنيين عالقين على متنها، في حين اختطفت آخرين. وأوضح الأسطول في بيان، أن

4

دعوات لتحرك دولي عاجل لحماية ناشطي "أسطول الصمود" وضمان استمرار الجهود الإنسانية

غزة/ نور الدين صالح:

تشكل قرصنة الاحتلال «أسطول الصمود والحرية العالمي» في عرض البحر الأبيض المتوسط انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وحرية الملاحة، وفق مسؤولَيْن في الأسطول، وسط تحذيرات من تداعيات التصعيد على الجهود الإنسانية لكسر الحصار عن قطاع غزة.

وشدد المسؤولان، على أن عملية القرصنة فجر أمس تعكس المساعي الإسرائيلية لمنع أي كسر للحصار المفروض على قطاع غزة طيلة فترة حرب الإبادة ومنع إدخال المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين، داعيين

4

وسط تنصل الاحتلال من التزامات اتفاق وقف حرب الإبادة

في يومهم العالمي... عمال غزة يطاردون لقمة العيش تحت الحصار

غزة/ نبيل سنونو:

أمام خيمة نزوحه القسري وسط مدينة غزة، يعرض الشاب مهند فطوم بعض الخردة التي جمعها من الشوارع في محاولة أخيرة لبيعها وكسب لقمة عيش طفليه وزوجته، بعد أن فقد مصدر دخله كعامل بناء خلال حرب الإبادة الجماعية.

وتحت وطأة الحصار الإسرائيلي المطبق والارتفاع الحاد في الأسعار والدمار الواسع الذي خلفته الحرب بما يشمل المنشآت الصناعية، يكابد فطوم من أجل البقاء، كحال الآلاف من العمال

7

مصدر نقابي: تهديدات أمنية مباشرة وخطة لتفريغ النقابات في الضفة لإجهاض الإضرابات

رام الله/ فلسطين:

أفاد مصدر خاص من داخل عدد من النقابات المهنية في الضفة الغربية، ولا سيما في القطاعين الصحي والطبي، بوجود تصاعد ملحوظ في حجم الضغوط التي تتعرض لها القيادات النقابية، على خلفية تحركاتها المطلبية والإضرابات التي شهدتها الفترة الأخيرة، في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية وتدهور الأوضاع المعيشية لشريحة واسعة من الموظفين. وبحسب المصدر، الذي تحدث لوكالة «قدس برس» مفضّلًا عدم الكشف عن هويته، فإن الاجتماعات المتكررة التي عُقدت بين ممثلي

7

غضب واسع بين «موظفي سلطة» في غزة: تأخر صرف رواتبنا تمييز جغرافي

غزة/ محمد أبو شحمة:

عشرة أيام مرت على إعلان وزارة المالية والتخطيط في رام الله، صرف رواتب موظفي السلطة لشهر يناير/ كانون الثاني 2026، ولكن لم يتسلم الآلاف من موظفيها بغزة رواتبهم لأسباب غير مفهومة، في حين تسلم بقية موظفي السلطة في مختلف المحافظات رواتبهم.

وعمت حالة من الغضب بين الموظفين وخاصة فئة موظفي «2005»، وسط اتهامات للحكومة في رام الله باستخدام التمييز الجغرافي وعدم تحقيق العدالة، في ملف موظفي

5

خروقات لا تهدأ... إفشال إدارة غزة والتهجير أجندتان تتبناهما (إسرائيل)

غزة/ أدهم الشريف:

دأبت (إسرائيل) منذ سريان اتفاق وقف إطلاق النار، في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، على انتهاكه بسلسلة خروقات عسكرية أودت بحياة أكثر من 800 مواطن، وفق معطيات رسمية، رافقها تنصل إسرائيلي حالَ دون وصول لجنة التكنوقراط إلى غزة. إزاء هذه الخُروقات التي شملت أيضًا عدم الالتزام بإدخال كميات كافية من المُساعدات، يرى مُحللون سِياسيون، أنها تُجسّد بوضوح المساعي لإفشال اللجنة برئاسة الدكتور علي شعث، والمنبثقة عن خطة الرئيس الأمريكي دونالد

5

الظهر 12:46 | العصر 4:18 | المغرب 7:05 | العشاء 8:21 | فجر غد 5:01 | الشروق 6:30

القدس 29:17 | رام الله 29:18 | يافا 28:20 | غزة 28:21 | الناصرة 28:17

دولار أمريكي= 3.29 شيقل | دينار أردني= 4.63 شيقل

تشييع جثمان طفل شهيد في الخليل... والاحتلال يهدم محلًا تجاريًا بسلفيت

رام الله/ فلسطين:

شيع مواطنون في مدينة الخليل، أمس، جثمان الشهيد الطفل إبراهيم عبد الفتاح الخياط (16 عاما)، الذي ارتقى متأثرا بإصابته برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال اقتحامها مدينة الخليل.

وانطلق موكب التشييع من منزل عائلة الشهيد في منطقة زقاق الهيش بمدينة الخليل، بعد أن ألقيت عليه نظرة الوداع، باتجاه مسجد الأنصار، حيث أدى المشيعون صلاة الجنازة عليه قبل أن يوارى الثرى في مقبرة الشهداء، وسط أجواء من الحزن والغضب الشديد.

وكان الشهيد الخياط قد ارتقى، أول من أمس، متأثرا بإصابته في البطن برصاص قوات الاحتلال خلال اقتحامها منطقة الحاووز بمدينة الخليل، كما أصيب ثلاثة مواطنين آخرين.

من جهة أخرى، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، محلا تجاريا قرب دوار بلدة كفل حارس شمال غرب سلفيت، تعود ملكيته للمواطن عبد الحميد شقور.

وأفادت مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال اقتحمت المنطقة برفقة جرافات، وشرعت بهدم المحل الواقع على الطريق الرئيسي قرب دوار كفل حارس.

"الإفتاء" يدين تصديق الاحتلال على إقامة مدرســـــــة يهودية في حي الشيخ جراح

القدس المحتلة/ فلسطين:

أدان مجلس الإفتاء الأعلى تصديق سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إقامة مدرسة يهودية على مساحة كبيرة من أراضي المواطنين ومنازلهم في حي الشيخ جراح في القدس المحتلة.

وجدد المجلس في بيان صادر عنه أمس، رفضه للإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة، التي تهدف إلى تهويد مدينة القدس، وتغيير هويتها الفلسطينية، ومحاولة فرض وقائع جديدة غير قانونية على الأرض من خلال التلاعب بالوضع التاريخي والقانوني لها، مما يؤدي إلى تداعيات خطيرة في المنطقة.

وأشار إلى أن هذا التصعيد في ظل تزايد وتيرة الانتهاكات الممنهجة التي ينفذها يأتي قطعان المستوطنين بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأراضي الفلسطينية، وتمثلت بارتكاب اعتداءات جسدية على المواطنين العزل، وتخريب ممتلكاتهم، وحرق بيوتهم، ومحلاتهم التجارية ومركباتهم، وقطع مئات أشجار الزيتون في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية.

وبيّن المجلس أن جرائم الاحتلال بلغت حداً فظيعاً من البشاعة والاستهتار بالأرواح والممتلكات، وتتم بحماية كاملة من جيش الاحتلال وشرطته لقطعان المستوطنين المتعطشين للقتل، الذين عاثوا في الأرض فساداً.

ودعا، المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة إلى سرعة التدخل لتوفير الحماية الدولية لشعبنا الأعزل، ووضع حد لجرائم المستوطنين المتصاعدة ضده، ومنع استباحة المناطق الفلسطينية، وجر المنطقة إلى دوامة من العنف وعدم الاستقرار.

ومن جانب آخر؛ أدان المجلس استمرار سلطات الاحتلال ومستوطنيها بانتهاك حرمة المسجد الأقصى المبارك ومحيطه، من خلال اقتحامه من قبل مئات المستوطنين المتطرفين، وأداء طقوس تلمودية جماعية وانبطاحات داخل ساحاته، ما يشكل استفزازاً صارخاً لمشاعر المسلمين، وتحدّياً لأبناء الشعب الفلسطيني المرابطين والمدافعين عن المسجد المبارك والمدينة المقدسة، مبيناً أن هذه الاقتحامات تحمل أبعاداً خطيرة، أبرزها تنفيذ مخطط فرض سيطرة الاحتلال على المسجد الأقصى المبارك، في ظل صمت وإغفال عالمي مريب.

وجاء ذلك خلال عقد جلسة المجلس (236)، برئاسة المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، رئيس مجلس الإفتاء الأعلى الشيخ محمد حسين، وتخلل الجلسة مناقشة المسائل الفقهية المدرجة على جدول أعمالها.

"مركز حقوقي": 57 شهيداً بالضفة والقدس منذ بداية العام

الخليل/ فلسطين:

استشهد 57 مواطنا برصاص الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه منذ بداية العام الجاري 2026، من جراء تصاعد الانتهاكات والاقتحامات المتكررة التي تشهدها محافظات الضفة الغربية والقدس.

وحسب مركز معلومات فلسطين «معطى» فقد تصدّرت محافظة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، قائمة المناطق الأكثر تسجيلًا للشهداء بـ15 شهيدًا، تلتها نابلس (شمال) بـ14 شهيدًا، ثم رام الله (وسط) بـ11 شهيدًا، في مؤشر على اشتداد المواجهات في هذه المناطق خلال الأشهر الماضية.

وفي القدس، بلغ عدد الشهداء 7، فيما سُجلت 3 حالات في قلقيلية. كما استشهد اثنان في كل من جنين وبيت لحم وأريحا، في حين سُجل شهيد واحد في طوباس.

وتعكس هذه الأرقام تصاعدًا ملحوظًا في وتيرة اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين في مختلف مناطق الضفة الغربية، سواء عبر الاقتحامات اليومية أو إطلاق النار المباشر والاعتداءات الميدانية.

حزب الله يسقط مسيّرة إسرائيلية بصاروخ أرض-جو في جنوب لبنان

بيروت/ فلسطين:

أعلن حزب الله اللبناني إسقاط مسيرة للاحتلال بصاروخ «أرض جو»، في أجواء مدينة النبطية جنوب البلاد.

وقال الحزب في بيان أمس : «أسقط مجاهدونا طائرة مسيّرة تابعة لجيش العدوّ من نوع «هرمز 450 – زيك" في أجواء مدينة النبطية بصاروخ أرض جو".

بدورها أفادت وسائل إعلام عبرية بإسقاط حزب الله طائرة مسيّرة تابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، بعد استهدافها بصاروخ أرض–جو.

وفي بيان لاحق، قال المتحدث باسم جيش الاحتلال إن طائرة بدون طيار تابعة للجيش أُسقطت قبل وقت قصير في جنوب لبنان، نتيجة إطلاق صاروخ أرض–جو باتجاهها، ما أدى إلى فقدانها.

ولم يعلن جيش الاحتلال عن تفاصيل إضافية بشأن طبيعة المهمة التي كانت تنفذها المسيّرة.

وتشن دولة الاحتلال منذ 2 آذار/مارس الماضي عدوانا على لبنان، خلّف ألفين و 576 شهيدا و «7962» جريحا وأكثر من 1.6 مليون نازح، أي خُمس السكان، حسب أحدث معطيات رسمية.

وفي 17 نيسان/أبريل الماضي بدأت هدنة بين (إسرائيل) ولبنان لمدة 10 أيام جرى تمديدها حتى 17 أيار/مايو الجاري، غير أن دولة الاحتلال تواصل خرقها يوميا عبر قصف دموي وتفجير واسع لمنازل في عشرات القرى بجنوب لبنان.

وردا على خروقات الاحتلال، يشن «حزب الله» هجمات بصواريخ وطائرات مسيّرة تستهدف قوات وآليات إسرائيلية في جنوبي لبنان وشمالي فلسطين المحتلة.

مجزرة شرق غزة... شهـــــــداء وإصابات في خروقـــــــات إسرائيلية متواصلة

غزة/ فلسطين:

استُشهد ثلاثة مواطنين وأصيب آخرون بجروح خطيرة، أمس، في مجزرة إسرائيلية جنوب شرق مدينة غزة.

وأفادت مصادر محلية، بأن طائرات الاحتلال قصفت عربة يجرها حيوان قرب «دوار الكويت» جنوب شرقي المدينة.

وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي خروقاتها لاتفاق وقف حرب الإبادة عبر القصف المدفعي والجوي، ما يوقع المزيد من الشهداء والجرحى.

في السياق، قالت مصادر طبية إن مواطنا استشهد وجرى انتشال جثمان آخر خلال 24 ساعة، وأصيب 9 آخرون، أمس، من جراء استهدافين إسرائيليين وسط وجنوبي قطاع غزة.

وفي أحدث الاعتداءات، أصيب مواطنان بنيران مسيّرة «كواد كابتر" استهدفتهما في منطقة الشجاعية شرقي مدينة غزة.

وقالت مصادر طبية إن 6 مواطنين أصيبوا باستهداف مسيّرة مجموعة مواطنين قرب مستشفى «شهداء الأقصى» بمدينة دير البلح وسط القطاع.

وأطلقت زوارق حربية إسرائيلية نيرانها في وقت سابق على صياد قبالة الساحل الشمالي الغربي لمدينة رفح جنوبي القطاع. وفجرا، قصفت مدفعية الاحتلال مناطق شمال شرقي مخيم البريج وسط القطاع بعدد من القذائف، دون الإبلاغ عن وقوع إصابات.

بدورها، ذكرت وزارة الصحة في غزة أن عدد الشهداء منذ إعلان وقف الحرب ارتفع إلى 824 شهيدًا، فيما بلغ عدد الإصابات 2,316، إضافة إلى تسجيل 764 حالة انتشال لشهداء.

وبحسب بيان للوزارة أمس، فقد ارتفعت حصيلة ضحايا الإبادة الجماعية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 72,601 شهيدًا و172,419 إصابة، في وقت لا يزال فيه عدد من الضحايا تحت الأنقاض وفي الطرقات، وسط عجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم حتى الآن.

(تصوير/ محمود أبو حصيرة)

وارتكبت دولة الاحتلال منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 -بدعم أميركي أوروبي- إبادة جماعية في قطاع غزة، شملت قتلا وتجويعا وتدميرا وتهجيرا واعتقالا، متجاهلة النداءات الدولية وأوامر لمحكمة العدل الدولية بوقفها.

وخلفت الإبادة أكثر من 245 ألف مواطن بين شهيد وجريح معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود، إضافة إلى مئات آلاف النازحين ومجاعة أزهقت أرواح كثيرين معظمهم أطفال، فضلا عن الدمار الشامل ومحو معظم مدن القطاع ومناطقه من على الخريطة.

"الضمير": استمرار لحرب الإبادة الجماعية

"الإعلامي الحكومي": 377 خرقًـــــا إسرائيليًا لاتفاق وقف الحرب خلال إبريل

غزة/ فلسطين:

أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب 377 خرقا لاتفاق وقف الحرب خلالأبريل/نيسان الماضي، ما أسفر عن استشهاد 111 مواطنا وإصابة 376 آخرين.

وأوضح المكتب، في بيان، أن عدد شاحنات المساعدات التي دخلت إلى غزة بلغ 4503 فقط من أصل 18 ألف شاحنة نص عليها الاتفاق، بنسبة لا تتجاوز 25%.

وبيّن أن قطاع الوقود شهد تراجعا حادا، إذ دخلت 187 شاحنة خلال أبريل/نيسان من أصل 1500 نص عليها الاتفاق، بنسبة لا تتجاوز 12%، ما فاقم الأزمة الإنسانية وأثر على الخدمات الحيوية، خاصة الصحة والمياه والطاقة.

وعد أن ما يجري يعكس تعطيلا ممنهجا لتدفق المساعدات وحرمان السكان المدنيين من احتياجاتهم الأساسية، مؤكدا أن المؤشرات تؤكد فشل تنفيذ بنود الاتفاق واستمرار المماطلة، بما يقوّض التهدئة ويُبقي الوضع الإنساني متدهورا.

وطالب الوسطاء والمجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بتنفيذ كامل بنود الاتفاق دون انتقائية، مع تسريع إدخال المساعدات والوقود، وفتح المعابر بانتظام، وتمكين حركة السفر وفق التفاهمات. ووفقا لوزارة الصحة في غزة، قتلت (إسرائيل) بالقصف وإطلاق النار، 824 مواطنا وأصابت 2316 آخرين، منذ سريان اتفاق وقف الحرب قبل أكثر من 6 أشهر.

فيما بلغت حصيلة الإبادة الإسرائيلية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، بدعم أمريكي، 72 ألفا و601 شهيد، وأكثر من 172 ألف جريح فلسطيني، فضلا عن دمار واسع لمنازل المواطنين والبنى التحتية.

في السياق، قالت مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان-غزة، إن قوات الاحتلال تواصل جرائمها بحق السكان المدنيين في قطاع غزة استمراراً لحرب الإبادة الجماعية، والانتهاكات الجسيمة لاتفاق وقف اطلاق النار.

ووفقًا لعمليات الرصد والتوثيق التي أجرتها المؤسسة، فقد استُشهد عشرات المواطنين خلال شهر أبريل 2026، بينهم (10) أطفال، و(4) سيدات، و(24) عنصرًا من الشرطة المدنية، إضافة إلى صحفي ومسعف.

وأكدت مؤسسة الضمير أن هذه الخروقات الإسرائيلية، التي تشكل انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني، ليست أحداثًا عرضية، بل تأتي في سياق سياسة ممنهجة تتبعها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتهدف إلى تقويض حياة المدنيين في قطاع غزة وضرب مقومات بقائهم.

كما أكدت المؤسسة أن هذه الانتهاكات تعكس نمطًا خطيرًا من الاستخدام المفرط وغير المشروع للقوة، بما يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، الأمر الذي يستدعي تحركًا دوليًا عاجلًا لوقف هذه الانتهاكات، وتوفير الحماية الفورية للمدنيين، وضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

خرائط إسرائيلية حديثة تكشـــف عن توسيع سيطرة الاحتلال بغزة

لندن/ فلسطين:

كشفت وكالة رويترز عن أن (إسرائيل) استغلت انشغال العالم بالحرب على إيران وأصدرت -بكل هدوء- خرائط جديدة لقطاع غزة، تحصر آلاف النازحين الفلسطينيين داخل منطقة مقيدة آخذة في التوسع، ضمن حدود يؤكد جيش الاحتلال أنها قابلة للتغيير في أي لحظة.

وتشكل المنطقة المقيدة ما يقدر بنحو 11% من أراضي غزة الواقعة خارج «الخط الأصفر»، تلك المنطقة التي تراجعت إليها قوات الاحتلال بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الموقَّع في أكتوبر/تشرين الأول 2025.

وتُظهر حدود الاحتلال الجديدة -أو «الخط البرتقالي»- تطويق ما يقارب ثلثيْ أراضي غزة، مما يعكس اتساعا غير مسبوق في نطاق السيطرة الفعلية لـ(إسرائيل).

مخاوف من توسع السيطرة

ورغم خطورة هذه التغييرات، لم تنشر (تل أبيب) الخرائط بشكل علني، بل أرسلتها فقط إلى منظمات الإغاثة العاملة في غزة منتصف مارس/آذار الماضي، وفق ما أكده مصدران في المجال الإنساني لرويترز.

وتبرر (إسرائيل) هذه الخطوة بزعمها أن المنطقة الواقعة بين الخطين البرتقالي والأصفر تمثل «منطقة تنسيق» تهدف إلى تسهيل إيصال المساعدات، مشترطة أن تنسق المنظمات تحركاتها مع جيش الاحتلال، وزاعمة -في الوقت نفسه- أن المدنيين «لن يتأثروا بذلك».

غير أن هذه الرواية لا تبدد مخاوف الفلسطينيين على أرض الواقع، إذ وجد النازحون أنفسهم فجأة ضمن المنطقة الموسعة، والتي قد تشكل تهديدا مباشرا على حياتهم، حيث قد يصنفهم الاحتلال كأهداف محتملة في أي لحظة ويطلق النار عليهم، وسط قلق متزايد من أن تتحول هذه المنطقة إلى «أمر واقع» دائم.

ويعزز هذه المخاوفَ وصفُ المسؤولين الإسرائيليين للمناطق التي تسيطر عليها قوات الاحتلال في غزة ومناطق أخرى بأنها «مناطق عازلة».

وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود علامات واضحة للخطوط الجديدة على الأرض يزيد حالة الارتباك بين النازحين، الذين يجدون أنفسهم ضمن مساحة رمادية لا يمكن تمييز حدودها، مما يعرضهم لخطر دخول المناطق «المحظورة» دون قصد، وهو وضع من شأنه أن يؤدي إلى عواقب وخيمة.

وفي مارس/آذار الماضي، أكد رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو -خلال خطاب مصور- أن «أكثر من نصف أراضي غزة» باتت تحت سيطرة الاحتلال.

تفاقم الأزمة الإنسانية

وتتفاقم الأزمة الإنسانية في هذه المناطق، حيث تعزف منظمات الإغاثة عن الوصول إليها خشية المخاطر الأمنية، مما أدى إلى نقص حادّ في المياه والمساعدات الأساسية.

ميدانيا، سُجلت حوادث دامية في المنطقة الواقعة بين الخطين منذ منتصف مارس/آذار، حيث استشهد ما لا يقل عن 3 فلسطينيين يعملون مع منظمات دولية برصاص قوات الاحتلال، بينهم اثنان من منظمة اليونيسف وآخر من منظمة الصحة العالمية.

ومنذ بدء وقف إطلاق النار، تشير تقديرات المسعفين المحليين إلى استشهاد أكثر من 800 فلسطيني، غالبيتهم في المناطق القريبة مما يسمى الخط الأصفر، حيث تنتشر مخيمات النازحين وسط دمار واسع.

ويُلقي هذا التوسع بظلاله على الجهود الدولية الرامية لإعادة إعمار قطاع غزة بعد ما شهده من دمار خلال حرب الإبادة الإسرائيلية، ويزيد تعقيد أي خطط مستقبلية بشأنه.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

إدانات فلسطينية ودولية لقرصنة الاحتلال أسطول الصمود

غزة-عواصم/ فلسطين:

أدانت أوساط فلسطينية ومسؤولة بالأمم المتحدة وتركيا وإسبانيا أمس قرصنة الاحتلال سفن «أسطول الصمود» لكسر الحصار عن قطاع غزة، قبالة سواحل اليونان.

وقالت فصائل المقاومة الفلسطينية، إن «جريمة القرصنة التي ارتكبها العدو الصهيوني ضد المتضامنين الدوليين في أسطول الحرية 2 في المياه الدولية يأتي استمرارا لإرهاب العدو الصهيوني المنظم الذي تمارسه عصابة الحرب في الكيان الصهيوني».

وأضافت الفصائل في بيان، أن «العالم كله شاهد هذه الجريمة الإرهابية المنظمة، والتي تُمثّل تجاوزاً صارخاً لكل القوانين وتضرب بعرض الحائط كل الأعراف والمواثيق الدولية، وتكشف مجدداً بلطجة وقرصنة الكيان الصهيوني».

وطالبت دول العالم بتأمين الحماية لأسطول الحرية وقوافل التضامن، وضمان وصولها الآمن إلى غزة لكسر الحصار وإدخال المساعدات الإنسانية والطبية دون عوائق، ومواصلة العمل على تسيير المزيد من قوافل الحرية «لتشديد الضغط على مجرمي الحرب الصهاينة».

وحيت «النشطاء الشجعان المشاركين في هذا الأسطول العظيم على مواقفهم البطولية المنحازة إلى قيم العدالة و الإنسانية وإصرارهم على رفض جريمة الإبادة والحصار التي يرتكبها العد الصهيوني الإرهابي على اكثر من مليوني إنسان في قطاع غزة .

ودعت الفصائل، إلى تصعيد الحراك الدولي الرافض للحصار على قطاع غزة «مع استمرار الكارثة الإنسانية التي صنعها العدو الصهيوني المجرم ونطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومؤسساتها لملاحقة الكيان الصهيوني ومحاسبة قادته على البلطجة الممنهجة التي يقوم بها ضد المتضامنين مع شعبنا».

وكذلك أدانت حركة المقاومة الإسلامية حماس العدوان الإسرائيلي على الأسطول، ووصفته بأنه «هجوم إرهابي وجريمة وعربدة».

وقالت الحركة في بيان: «ندين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الصهيوني الذي تنفذه بحرية الاحتلال على سفن الأسطول المتجه لقطاع غزة المحاصر، أثناء وجودها قرب سواحل كريت اليونانية».

وأضافت: «هذه القرصنة الصهيونية، وعلى مسافات بعيدة من سواحل غزة، تعد جريمة وعربدة تمارسها حكومة الاحتلال على مرأى ومسمع العالم دون رادع أو محاسبة».

ودعت إلى إدانة الهجوم على النشطاء المدنيين، والتحرك دوليا لإطلاق سراح المحتجزين، وتحميل (إسرائيل) المسؤولية الكاملة عن سلامتهم.

في السياق، قالت المقررة الأممية الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا ألبانيز، إن العدوان الإسرائيلي على الأسطول يجب أن يُحدث صدمة في أوروبا.

واستنكرت ألبانيز عبر حسابها على منصة «إكس»: «كيف يُعقل أن يسمح لـ(إسرائيل) بالاعتداء على السفن والاستيلاء عليها في المياه الدولية قبالة سواحل اليونان/ أوروبا».

وتابعت: «بغض النظر عما يتبادر إلى الذهن عن (إسرائيل) العنصرية وقادتها المتورطين في الإبادة الجماعية، فإن هذا الأمر كفيل بإحداث صدمة في جميع أنحاء أوروبا».

وختمت تدوينتها بعبارة «فصل عنصري بلا حدود»، في إشارة إلى ممارسات (إسرائيل) بحق الشعب الفلسطيني الذي تحتل أراضيه، وترفض قيام دولته المستقلة المنصوص عليها في قرارات أممية.

وطالبت تركيا وإسبانيا، أمس، المجتمع الدولي باتخاذ موقف مشترك من العدوان الإسرائيلي، وذلك خلال اتصال هاتفي بين وزير الخارجية التركي هاكان فيدان ونظيره الإسباني خوسيه مانويل ألباريس.

وقال المتحدث باسم الخارجية التركية أونجو كتشلي، إن الوزيرين أكدا أن التدخل الإسرائيلي غير القانوني ضد «أسطول الصمود» يعد انتهاكا للقانون الدولي.

وأوضح كتشلي أن الوزيرين أكدا خلال الاتصال أن العدوان الإسرائيلي على «أسطول الصمود» في المياه الدولية قبالة جزيرة كريت، عرّض حياة العديد من المدنيين من جنسيات مختلفة للخطر.

وأشار إلى أن فيدان وألباريس أكدا ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا مشتركا من هذا التدخل المخالف للقانون.

على صعيد متصل، وصف رئيس دائرة الاتصال بالرئاسة التركية برهان الدين دوران، الهجوم بأنه قرصنة وانتهاك صريح للقانون وهجوم لا يمكن قبوله.

وأوضح دوران أن «استهداف هذه المبادرة التي تعكس ضمير المدنيين لا يقتصر على كونه اعتداء على جهود الإغاثة، بل يمثل أيضا تهديدا للقيم الإنسانية المشتركة».

وأضاف أن (إسرائيل) أظهرت من خلال الهجوم أنها تمارس «القرصنة» في المياه الدولية، داعيا المجتمع الدولي إلى عدم التزام الصمت إزاء هذا التصرف المتهور، واتخاذ موقف واضح ينحاز إلى القانون والعدالة وحرية الملاحة.

وأشار إلى أن أوضاع المواطنين الأتراك وبقية الركاب على متن الأسطول تجري متابعتها عن كثب، بالتنسيق مع الدول المعنية.

استيلاء إسرائيلي

وفجر أمس، استولت بحرية الاحتلال في المياه الدولية بالبحر الأبيض المتوسط على 21 سفينة من «أسطول الصمود العالمي»، واعتقلت نحو 175 ناشطا وبدأت نقلهم إلى الأراضي المحتلة.

وبينما ذكرت وسائل إعلام عبرية أن الأسطول يضم نحو 100 سفينة على متنها حوالي 1000 ناشط من دول عدة، أعلن «أسطول الصمود العالمي» أنه يضم أكثر من 60 قاربا تقل مشاركين من 39 دولة.

وأوضح مسؤولو غرفة الأزمات في «أسطول الصمود» أن 39 قاربا انطلقت من إسبانيا في 12 أبريل/نيسان الماضي، وانضم إليها 20 قاربا في إيطاليا، ليبدأ 59 قاربا الإبحار في 26 من الشهر نفسه باتجاه غزة.

وأشاروا إلى أن الأسطول يضم أيضا سفينتي مراقبة تابعتين لمنظمتي «أوبن آرمز" و»غرينبيس".

والأحد، أبحرت من جزيرة صقلية الإيطالية «مهمة ربيع 2026» التابعة لـ»أسطول الصمود العالمي»، لكسر الحصار الإسرائيلي على غزة وإيصال مساعدات إنسانية إلى الفلسطينيين في القطاع، بعد استكمال استعدادات الأسطول الأخيرة.

وتعد هذه المبادرة الثانية لـ»أسطول الصمود العالمي»، بعد تجربة سبتمبر/أيلول 2025، التي انتهت بهجوم إسرائيلي على السفن في أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه أثناء إبحارها في المياه الدولية، واعتقال مئات الناشطين الدوليين على متنها وترحيلهم.

وتحاصر قوات الاحتلال قطاع غزة منذ عام 2007، وقد أصبح نحو 1.5 مليون فلسطيني من أصل حوالي 2.4 مليون بالقطاع بلا مأوى بعد أن دمرت حرب الإبادة مساكنهم.

وشنت دولة الاحتلال في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023 حرب إبادة جماعية على قطاع غزة، أسفرت عن استشهاد ما يربو على 72 ألف فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، وجرح أكثر من 172 ألفا آخرين.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2025، جرى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في القطاع بعد تدميره بشكل شبه كامل، إلا أن القطاع يشهد أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة في ظل تدمير إسرائيلي واسع النطاق للبنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية.

ويعاني القطاع من قيود إسرائيلية مشددة على إدخال الوقود والمستلزمات الطبية، ونقص حاد في الأدوية والمعدات.

قرصنة أسطول الصمود في المتوسط... انتهاك قانوني وتكريس للحصار

رام الله-غزة/ عبد الله التركماني:

شهد البحر المتوسط تطورا خطيرا مع قرصنة بحرية الاحتلال الإسرائيلي أسطولا دوليا مدنيا متجها إلى قطاع غزة في مهمة إنسانية تهدف إلى كسر الحصار وإيصال مساعدات غذائية وطبية، في خطوة وُصفت بأنها تتجاوز قواعد الاشتباك التقليدية في البحر.

ويأتي هذا التصعيد في سياق محاولات متكررة لمنع أي مبادرات دولية رمزية أو عملية تهدف إلى كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، حيث تم التعامل مع الأسطول بوصفه تهديدا سياسيا وليس مجرد مبادرة إنسانية.

وهاجمت بحرية الاحتلال الأسطول الدولي «أسطول الصمود العالمي» المتجه إلى قطاع غزة لكسر الحصار، وذلك على بعد مئات الكيلومترات في عرض البحر، إذ تم اعتراض عدد كبير من السفن بعيدا عن السواحل.

ووفق المعطيات، اعترضت قوات الاحتلال فجر أمس 21 سفينة من أصل 65 سفينة على مسافة تقدر بنحو ألف كيلومتر، مع تهديدها باعتراض بقية القوارب في حال لم تتراجع.

في المقابل، أعلنت قيادة الأسطول أن سفنها تعرضت لعمليات تشويش قبالة السواحل اليونانية، مع اقتراب سفن حربية مجهولة الهوية قبل أن تعرّف نفسها كقوات إسرائيلية. وأوضحت أن الزوارق العسكرية وجهت أشعة ليزر وأسلحة نحو النشطاء، وأجبرتهم على التوجه إلى مقدمة القوارب والركوع، فيما أكدت المتحدثة باسم الأسطول رنا حميدة أن الاحتلال احتجز سبع سفن على الأقل، ولا يزال مصير من كانوا على متنها مجهولا.

وشددت على أن جميع السفن ملتزمة بالقانون الدولي، وأن اعتراضها يمثل انتهاكا صارخا، مؤكدة أن حمولتها تقتصر على مساعدات غذائية وطبية.

وكانت قوارب «مهمة ربيع 2026» التابعة لأسطول الصمود قد انطلقت في إطار جهود كسر الحصار وإيصال المساعدات إلى غزة، حيث بدأت رحلتها من برشلونة في 12 نيسان/أبريل، قبل أن تصل إلى صقلية في 23 من الشهر ذاته، وتنضم إليها قوارب ونشطاء من مدن إيطالية عدة. وارتفع عدد القوارب المشاركة إلى نحو 65 قاربا في ميناء أوغوستا، قبل أن تبحر تدريجيا عبر البحر الأبيض المتوسط وفق خطة منظمة نحو قطاع غزة.

جريمة قرصنة

واعتبر صلاح عبد العاطي، مدير عام الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني «حشد»، أن ما جرى يشكل «جريمة قرصنة بحرية متكررة وانتهاكا صارخا لقانون البحار والقانون الدولي الإنساني».

وأكد عبد العاطي لصحيفة «فلسطين» أن اعتراض السفن في المياه الدولية والسيطرة عليها بالقوة، رغم طبيعتها الإنسانية ووجود نشطاء سلام وحقوق إنسان على متنها، يمثل سابقة خطيرة تستدعي تحركا دوليا عاجلا.

وطالب بـ»توفير حماية دولية فورية للنشطاء والمتضامنين على متن الأسطول، وضمان سلامتهم والإفراج عن أي محتجزين منهم دون قيد أو شرط»، مشددا على أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على السفن، وعلى مسافات بعيدة من السواحل، يعكس استهتارا واضحا بالقانون الدولي وحرية الملاحة.

كما دعا إلى «فتح تحقيق دولي مستقل وشفاف في هذه الجريمة، ومحاسبة المسؤولين عنها أمام القضاء الدولي، بما في ذلك تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية».

وأوضح عبد العاطي أن استهداف أسطول يحمل مساعدات إنسانية متجهة إلى قطاع غزة «يكشف إصرار الاحتلال على فرض الحصار بالقوة، ومنع أي جهود دولية لكسره، حتى وإن كانت سلمية وإنسانية بحتة».

وأضاف أن هذه الممارسات لا تقتصر على انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، بل تمتد لتشمل الاعتداء على متضامنين دوليين يعبرون عن ضمير إنساني حي، ما يوسع دائرة الانتهاكات ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته القانونية والأخلاقية.

وأشار إلى أن ما تعرض له الأسطول من تشويش وتهديدات قبل الهجوم يؤكد وجود نية مسبقة لعرقلة مهمته، عادا أن «هذه الجريمة ترقى إلى مستوى جريمة حرب مكتملة الأركان، نظرا لاستهدافها مدنيين وعاملين في المجال الإنساني في المياه الدولية».

وشدد على أن الصمت الدولي إزاء هذه الانتهاكات يشجع على تكرارها، ويقوض منظومة القانون الدولي برمتها.

ودعا عبد العاطي الدول والمنظمات الأممية إلى التحرك العاجل لضمان حرية الملاحة، والعمل على فتح ممرات إنسانية برية وبحرية وجوية لإيصال المساعدات إلى قطاع غزة دون قيود، مطالبا بفرض عقوبات دولية على دولة الاحتلال ومحاسبة قادتها وجنودها.

كما شدد على ضرورة التزام الدول بتنفيذ التدابير الصادرة عن محكمة العدل الدولية، والعمل الجاد على وقف الانتهاكات الجسيمة، بما يضمن حماية المدنيين وإنهاء الحصار المفروض على القطاع.

منع أي سابقة دولية

من ناحيته، قال أستاذ الإعلام في جامعة أبو ديس، أحمد رفيق عوض لصحيفة «فلسطين»: إن قرصنة «الاحتلال الإسرائيلي لأسطول الصمود تهدف إلى فرض معادلة ردع في البحر، كما هي مفروضة على الأرض في قطاع غزة».

وأوضح أن الاحتلال «يسعى إلى منع أي سابقة دولية قد تكسر الحصار، لأن مجرد وصول سفن مدنية إلى غزة يعني انهيار أحد أهم أدوات الضغط السياسي التي يستخدمها».

وأضاف عوض أن «الأسطول، رغم اعتراضه، نجح سياسيا وإعلاميا في تحقيق جزء كبير من أهدافه، لأنه أعاد تسليط الضوء على الحصار بوصفه قضية دولية، لا شأنا محليا».

وتابع: «(إسرائيل) أرادت أن توجه رسالة ردع قاسية لكل من يفكر في تكرار التجربة، لكنها في المقابل منحت المبادرة زخما عالميا غير مسبوق، ووضعتها في صدارة الاهتمام الإعلامي والسياسي».

وأشار إلى أن توقيت العملية لم يكن عشوائيا، قائلا إن «الاحتلال يدرك حساسية المرحلة دوليا، خاصة مع تصاعد الانتقادات لسلوكه في غزة، ولذلك سعى إلى قطع الطريق أمام أي تحرك رمزي قد يتحول إلى ضغط سياسي حقيقي».

وأردف: «اعتراض السفن في المياه الدولية يعكس رغبة (إسرائيل) في توسيع نطاق سيطرتها، ليس فقط جغرافيا، بل أيضا سياسيا وقانونيا، وهو ما يثير إشكالات عميقة على مستوى القانون الدولي».

وأكد عوض أن «الأسطول حقق اختراقا معنويا مهما، لأنه كسر حاجز الخوف وأثبت أن الحصار يمكن تحديه، حتى لو لم تصل السفن فعليا إلى شواطئ غزة».

وأضاف: «القيمة الحقيقية لهذه الخطوة تكمن في أنها أعادت تعريف أدوات التضامن الدولي، من بيانات وإدانات إلى أفعال ميدانية مباشرة».

وختم بالقول إن «المواجهة لم تنته عند لحظة الاعتراض، بل بدأت فعليا بعدها، لأن تداعياتها السياسية ستتواصل، وقد نشهد مبادرات مشابهة في المستقبل»، مشددا على أن «(إسرائيل) قد تكسب جولة ميدانية، لكنها تخسر تدريجيا في معركة الصورة والرواية أمام الرأي العام العالمي».

> عبد العاطي: جريمة حرب مكتملة الأركان لاستهدافها مدنيين وعاملين في المجال الإنساني

> عوض: الأسطول حقق اختراقًا معنويًا مهمًا لأنه كسر حاجز الخوف

قرصنة في المياه الدولية... الاحتلال يهاجم "أسطول الصمود" المتجه لكسر حصار غزة

أثينا-غزة/ فلسطين:

قرصنت قوات الاحتلال الإسرائيلي، «أسطول الصمود العالمي» وهو في طريقه إلى قطاع غزة، في مهمة إنسانية تضم مئات المشاركين المتطوعين المبحرين على متن عشرات السفن الصغيرة، سعيا لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.

وقال «أسطول الصمود 2» المدني أمس، إن دولة الاحتلال خربت 21 سفينة تابعة له، وتركت عددًا من المدنيين عالقين على متنها، في حين اختطفت آخرين.

وأوضح الأسطول في بيان، أن دولة الاحتلال تصدّر تكتيكات التدمير المدبّر إلى المياه الدولية.

وحذر من أن حياة مئات المدافعين عن حقوق الإنسان باتت في خطر، داعياً إلى استجابة دولية فورية لاحتواء «الكارثة المدبرة».

وقبيل منتصف الليلة قبل الماضية، أطلق القائمون على أسطول الصمود إشارة استغاثة وأبلغوا عن تعرض معظم قواربهم في البحر المتوسط لتشويش، ليتبع ذلك حديث عن اقتراب زوارق عسكرية من سفنهم.

وأعلنت بحرية الاحتلال أنها بدأت اعتراض سفن الأسطول قرب جزيرة كريت اليونانية، بحسب ما نقلته وسائل إعلام عبرية. وأكدت أنها سيطرت على 21 سفينة من أصل 58، موضحة أن المرحلة الحالية أولية وتشمل السيطرة على جزء من الأسطول، مهددة باستئناف العمليات ضد السفن المتبقية إذا لم تعد أدراجها.

ونقلت صحيفة معاريف العبرية عن مصدر عسكري قوله إن «الجيش (الاحتلال) يطبق الآن الحصار البحري على غزة بناء على توجيهات القيادة السياسية».

كما أكدت إذاعة جيش الاحتلال أنه تقررت قرصنة الأسطول رغم أنه بعيد عن سواحل فلسطين المحتلة بسبب حجمه الكبير، ونقل موقع «والا» العبري عن مصادر إسرائيلية أنه سيتم سحب بعض سفن الأسطول إلى ميناء أسدود على الأرجح.

يشار إلى أن «مهمة ربيع 2026» انطلقت بنحو 39 قاربا، أبحروا من مدينة برشلونة الإسبانية في 12 أبريل/نيسان الماضي، حيث خطط المنظمون لمشاركة أكثر من 100 سفينة وقارب، تنطلق من موانئ مختلفة في إسبانيا وإيطاليا وتونس.

وفي يوم السبت الماضي 25 أبريل/نيسان، وصلت السفن إلى ميناء سيراكوز في صقلية، لتغادر في اليوم التالي 56 سفينة ميناء أوغوستا الإيطالي، تمهيداً للتوجه نحو غزة.

وأظهرت بيانات ملاحية من موقع «مارين ترافيك" (Marine Traffic) تحرك السفن المرتبطة بأسطول الصمود العالمي في القطاع الشرقي من البحر المتوسط.

وشهد أكتوبر/تشرين الأول 2025 هجوماً إسرائيلياً عنيفاً على «أسطول الصمود» في مهمته السابقة، حيث أفاد المنظمون بتعرض 21 سفينة على الأقل -من أصل -44 للهجوم والاعتراض في المياه الدولية، مما أدى إلى اعتقال عشرات الناشطين.

بينما تعدّ حادثة اعتراض «أسطول الحرية» واقتحام سفينة مافي مرمرة في مايو/أيار 2010 المواجهة الأعنف والأكثر تأثيراً في الرأي العام العالمي، حيث تألف الأسطول في ذلك الوقت من 6 سفن تحمل 663 ناشطاً من 37 دولة.

ونفذت قوات الاحتلال اعتراضها على بعد 64 ميلاً بحرياً من الساحل، وقامت قوات «كوماندوز" بحرية الاحتلال بعملية إنزال من المروحيات والقوارب السريعة، استخدمت خلالها الرصاص الحي مما أدى لاستشهاد 10 ناشطين أتراك وإصابة العشرات.

كما واصلت بحرية الاحتلال اعتراض سفن كسر الحصار خلال حرب الإبادة التي شنتها على قطاع غزة، والتي كان من بينها سفينة مادلين -وهي السفينة الـ36 ضمن تحالف أسطول الحرية- بعد أن أبحرت مطلع يونيو/حزيران 2025 من ميناء كاتانيا الإيطالي باتجاه القطاع.

كما اعترض جيش الاحتلال سفينة «حنظلة» في 13 يوليو/تموز 2025 حين انطلقت من إيطاليا في رحلة شعارها «من أجل أطفال غزة»، وسبق أن شاركت السفينة في مبادرات تضامنية واسعة حول دول العالم بين عامي 2023 و2024.

يذكر أن أول عملية كسر بحري للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة نجحت في أغسطس/آب 2008، حيث تمكنت سفينتا «الحرية» و«غزة الحرة» من الوصول إلى شواطئ غزة، بينما كانت آخر السفن التي نجحت في الوصول سفينة «الكرامة» القطرية، التي وصلت إلى ميناء غزة في ديسمبر/ كانون الأول 2008 أيضا.

دعوات لتحرك دولي عاجل لحماية ناشطي "أسطول الصمود" وضمان استمرار الجهود الإنسانية

عجيسة: قرصنة الأسطول تهدف إلى إبقاء الحصار مفروضًا ومنع اختراقه

غنية: الرسالة الأساسية للأسطول تتمثل في كسر الحصار ولو رمزيًّا

أحمد غنية

يوسف عجيسة

غزة/ نور الدين صالح:

تشكل قرصنة الاحتلال «أسطول الصمود والحرية العالمي» في عرض البحر الأبيض المتوسط انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وحرية الملاحة، وفق مسؤولَيْن في الأسطول، وسط تحذيرات من تداعيات التصعيد على الجهود الإنسانية لكسر الحصار عن قطاع غزة.

وشدد المسؤولان، على أن عملية القرصنة فجر أمس تعكس المساعي الإسرائيلية لمنع أي كسر للحصار المفروض على قطاع غزة طيلة فترة حرب الإبادة ومنع إدخال المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين، داعيين إلى تحرك دولي عاجل لحماية النشطاء وضمان استمرار الجهود الإنسانية.

وقال رئيس اللجنة الدولية لكسر الحصار عن غزة بالإنابة يوسف عجيسة، إن ما جرى يمثل «عملية قرصنة وإرهاب مكتملة الأركان» استهدفت سفناً مدنية على بُعد مئات الكيلومترات من سواحل غزة، في سابقة وصفها بالخطيرة.

وأوضح عجيسة في حديث خاص لصحيفة «فلسطين»، أن عملية الاعتراض جرت في المياه الدولية وعلى مسافة تُقدّر بنحو 900 كيلومتر من سواحل فلسطين، وهو ما اعتبره مؤشراً على توسع غير مسبوق في نطاق العمليات البحرية للاحتلال.

وأضاف النائب الجزائري أن الهجوم استهدف الدفعة الأولى من الأسطول، والتي تضم قرابة 20 سفينة وعلى متنها نحو 180 ناشطاً ومتضامناً، فيما لا تزال سفن أخرى في طريقها أو تستعد للانطلاق من موانئ أوروبية مختلفة.

وأشار إلى أن عدد المشاركين في الأسطول يتجاوز ألف متضامن من أكثر من 55 دولة، ما دفع الاحتلال إلى تنفيذ هجوم استباقي بهدف منع هذا الحشد الدولي من الوصول إلى قطاع غزة.

ولفت إلى أن العملية نُفذت ليلاً، في محاولة للحد من التغطية الإعلامية، غير أن المعلومات والصور بدأت بالتسرب، ما أسهم في إثارة ردود فعل واسعة.

واعتبر عجيسة أن هذا التصعيد يأتي في سياق أوسع يرمي إلى إبقاء الحصار مفروضاً ومنع أي اختراق له، خاصة بعد تجارب سابقة كادت تنجح فيها سفن تضامنية بالوصول إلى سواحل القطاع، الأمر الذي كان من شأنه أن يفتح ممراً بحرياً لنقل المساعدات.

وفي السياق ذاته، شدد على أن «مهمة الربيع» التي ينضوي تحتها الأسطول الحالي تمثل محاولة متجددة لإعادة الزخم الدولي لقضية غزة، في ظل تراجع الاهتمام العالمي نتيجة انشغال الساحة الدولية بأزمات أخرى.

وأضاف أن الأوضاع الإنسانية في القطاع لا تزال صعبة، مع استمرار قيود الاحتلال على إدخال المساعدات، ما يجعل هذه المبادرات ذات أهمية متزايدة.

محاولة إرباك المشاركين

من جانبه، اعتبر عضو اسطول الصمود العالمي الناشط الليبي أحمد غنية، أن الاعتداء يشكل «اختطافاً وانتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية»، مشيراً إلى أن اعتراض السفن في مرحلة مبكرة يهدف إلى إرباك المهمة وعرقلة وصولها.

وأوضح غنية في حديث خاص لصحيفة «فلسطين»، أن توقيت الاعتراض في مرحلة مبكرة من مسار الرحلة يعكس محاولة واضحة لإرباك المشاركين واستنزافهم لوجستياً ونفسياً، من خلال تعطيل تقدمهم ورفع كلفة العملية. لكنه أكد أن ذلك لم ينجح في كسر إرادة النشطاء، الذين يواصلون استعدادهم لاستكمال المهمة.

وأضاف أن الرسالة الأساسية للأسطول تتمثل في كسر الحصار ولو بشكل رمزي، عادا أن وصول أي سفينة إلى غزة، حتى لو كانت واحدة، من شأنه أن يشكل تحولاً مهماً في هذا السياق.

كما أشار إلى أن الحراك يسعى إلى إعادة تسليط الضوء إعلامياً على معاناة أهالي القطاع، بعد تراجع حضور القضية في بعض الأوساط الدولية.

ولفت غنية إلى أن جريمة القرصنة وضعت المجتمع الدولي أمام اختبار حقيقي، خاصة فيما يتعلق بمدى التزامه بحماية القوانين الدولية وحرية الملاحة، إضافة إلى ضمان سلامة النشطاء المدنيين المشاركين في هذه المبادرات. وأكد أن استمرار مثل هذه الاعتداءات دون محاسبة قد يشجع على تكرارها مستقبلاً.

وأشار المشاركان إلى تصاعد التفاعل الشعبي والإعلامي مع قضية الأسطول، سواء قبل انطلاقه من الموانئ الأوروبية أو بعد الإعلان عن تعرضه للاعتراض، حيث شهدت عدة مدن فعاليات تضامنية واسعة. واعتبرا أن هذا التفاعل يعكس تنامياً في الوعي الدولي بضرورة التحرك لإنهاء الحصار.

وختما حديثهما بالتأكيد على أهمية استمرار الجهود الدولية والشعبية لدعم قطاع غزة، والدفع باتجاه فتح الممرات الإنسانية، مع الدعوة إلى تحرك دبلوماسي وقانوني لمحاسبة المسؤولين عن الاعتداء، وضمان حماية المبادرات المدنية التي تسعى إلى إيصال المساعدات إلى السكان المحاصرين.

ثلاث جُمع حاسمة في مايو... تحذيرات من اقتحامات استيطانية واسعة تهدد الأقصى

غزة- القدس المحتلة/ علي البطة:

يدخل المسجد الأقصى شهر مايو الحالي وسط حالة من التوتر الشديد، مع تحذيرات متصاعدة من تصعيد يقوده غلاة المستوطنين وجماعات استيطانية ومنظمات مرتبطة بما يسمى «الهيكل» المزعوم لتنفيذ اقتحامات غير مسبوقة لساحات المسجد.

وتشير المعطيات إلى أن الشهر قد يشهد ذروة في الاقتحامات ومحاولات فرض وقائع تهويدية جديدة داخل المسجد، ما يضع مدينة القدس برمتها أمام مرحلة حساسة تتداخل فيها المناسبات التوراتية مع الأجندات السياسية على الأرض.

ويتعرض المسجد المبارك منذ سنوات لمحاولات متكررة تستهدف تغيير الوضع القائم فيه عبر اقتحامات منظمة ورفع شعارات توراتية وقومية. ومع بداية مايو، تتزايد المخاوف من استغلال مناسبات تلمودية وتاريخية لتكثيف هذا الحضور الاستيطاني داخل ساحات الأقصى، في ظل بيئة سياسية وإقليمية تضعف مستوى الردع وتسمح بتمرير خطوات تهويدية جديدة.

محطات تصعيدية

ويرى الباحث في شؤون القدس زياد بحيص، أن شهر مايو الجاري يمثل محطة تصعيدية معقدة في سياق استهداف المسجد الأقصى، بسبب تزامن ثلاث جُمع رئيسة مع مناسبات توراتية وقومية صهيونية. مشيرا إلى أن هذه المناسبات لا تستخدم فقط كأحداث توراتية، بل توظف ضمن خطة تدريجية تهدف إلى تكثيف الاقتحامات وفرض حضور استيطاني متزايد داخل المسجد وساحاته.

ويؤكد بحيص، في حديثه لصحيفة «فلسطين»، أن الجمعة الأولى من الشهر، والمتزامنة مع ما يسمى «الفصح الثاني»، قد تتحول إلى فرصة لتعويض اقتحامات سابقة لم تنفذ خلال فترات إغلاق الاحتلال للأقصى. لافتا إلى أن هذه المناسبة رغم محدوديتها التوراتية، إلا أنها باتت تُستغل من منظمات الهيكل لدفع أجندة اقتحامات أكثر جرأة داخل المسجد الأقصى، بما في ذلك محاولات إدخال القربان الحيواني.

ويضيف أن خطورة هذه المرحلة لا تقتصر على يوم الجمعة فقط، بل تمتد إلى يوم الخميس الذي يسبقه، والذي ينظر إليه باعتباره يوما تمهيديا للاقتحامات. موضحا أن هذا النمط أصبح متكررا، إذ تستخدم الأيام السابقة للمناسبات التوراتية لتنفيذ اقتحامات استكشافية أو جماعية، بهدف خلق واقع تدريجي داخل الأقصى.

وفيما يتعلق بالجمعة الثانية، يوضح بحيص أنها تتزامن مع ما يسمى «يوم القدس» وفق التقويم العبري، وهي مناسبة قومية مرتبطة باحتلال شرقي القدس عام 1967؛ هذه المناسبة عادة ما تشهد اقتحامات واسعة واستعراضات قوة داخل البلدة القديمة، إلى جانب محاولات رفع الأعلام الإسرائيلية في محيط المسجد.

ويؤكد أن «مسيرة الأعلام» التي تترافق مع هذه المناسبة تشكل أحد أبرز أدوات التصعيد داخل القدس. حيث تستخدم كاستعراض سياسي وتوراتي في آن واحد، ما يزيد من احتمالات الاحتكاك داخل البلدة القديمة وساحات المسجد الأقصى، خاصة في ظل كثافة التواجد الاستيطاني في تلك الفترة.

أما الجمعة الثالثة، فيشير بحيص إلى أنها تتزامن مع ما يسمى «عيد الأسابيع» التوراتي، وهو أحد أعياد الحج القديمة، ورغم تراجع أهميته التوراتية، إلا أنه بات يستغل بشكل متزايد لتنفيذ اقتحامات جديدة داخل الأقصى، بما في ذلك محاولات إدخال رموز طقسية ومواد رمزية إلى داخله.

ويؤكد الباحث المقدسي، أن تزامن هذه المناسبات الثلاث خلال شهر واحد، وعلى امتداد أيام الجمعة والخميس، يخلق حالة ضغط غير مسبوقة على المسجد الأقصى. مبينا أن هذا النمط من «التقويم الاستيطاني» يشكل خطرا متصاعدا يتطلب حضورا ميدانياً دائما داخل المسجد ومحيطه.

استعراض خطير

من جهته، يؤكد المختص في شؤون القدس فخري أبو دياب، أن شهر مايو يعد من أكثر الشهور حساسية وخطورة على المسجد الأقصى، نتيجة تداخل مناسبات توراتية وقومية تستغلها جماعات المستوطنين لتكثيف الاقتحامات. مشيرا إلى أن هذه المرحلة عادة ما تشهد تصعيدا تدريجيا يبدأ قبل المناسبات بأيام، ما يجعل الشهر كله في حالة استنفار دائم.

ويضيف أن ما يسمى «الجمعة الثانية» من مايو تمثل أخطر محطات الشهر، كونها تتزامن مع ذكرى احتلال الشطر الشرقي من القدس. موضحا أن هذه المناسبة تتحول عادة إلى مساحة استعراض سياسي وتوراتي داخل القدس، من خلال رفع الأعلام الإسرائيلية ومحاولات فرض الوجود الاستيطاني داخل ساحات المسجد.

ويشير أبو دياب في حديثه لصحيفة «فلسطين»، إلى أن خطورة المرحلة الحالية تتضاعف بسبب الانشغال الإقليمي والدولي، ما يضعف مستوى الضغط على الاحتلال ويمنحه مساحة أوسع للتحرك. مستدركا أن غياب الردع الفاعل يشجع حكومة الاحتلال على توسيع نطاق الاقتحامات، وتحويلها من مناسبات موسمية إلى حالة شبه يومية داخل المسجد الأقصى.

عوامل الردع

ويشدد على أن مواجهة هذه المخططات لا تكون عبر البيانات فقط، بل من خلال التواجد والرباط المستمر داخل الأقصى ومحيطه. مؤكدا أن الرباط داخل المسجد وفي شوارع القدس يشكل عامل ردع أساسي، ويحد من قدرة المستوطنين على فرض وقائع جديدة أو تثبيت وجود دائم داخل ساحات الأقصى.

وتنطلق دعوات فلسطينية شعبية وأهلية لشد الرحال إلى المسجد الأقصى خلال أيام شهر مايو الجاري، بهدف تعزيز الوجود الفلسطيني داخله وإفشال مخططات الاقتحام. وتؤكد الدعوات أن الحضور المبكر والمستمر داخل المسجد يشكل خط الدفاع الأول في مواجهة محاولات فرض وقائع تهويدية جديدة داخل ساحاته.

كما تحذر جهات مقدسية من خطورة أي فراغ ميداني داخل الأقصى، معتبرة أن ذلك قد يستغل لتنفيذ اقتحامات واسعة أو إدخال طقوس توراتية. وتشدد على ضرورة استمرار الرباط اليومي، وتنظيم الحضور الجماعي في أوقات الصباح والاقتحامات المعلنة لإفشال أي محاولة للسيطرة التدريجية.

وتدعو التحذيرات أيضا إلى تعزيز التواجد في البلدة القديمة باعتبارها خط مواجهة مباشر مع محاولات التهويد. وتؤكد أن حماية الأقصى لا تقتصر على داخل المسجد فقط، بل تمتد إلى الشوارع المحيطة به، حيث تشكل الحركة الشعبية عنصر ضغط مهم يحد من تحركات المستوطنين.

ويحذر ناشطون مقدسيون من أن شهر مايو قد يكون مفصليا في مسار الصراع على المسجد الأقصى، نظرا لتعدد المناسبات وتداخلها في توقيت واحد. ويؤكدون أن أي تراخ في الرباط قد يفتح المجال أمام تغييرات ميدانية يصعب التراجع عنها لاحقا، ما يستدعي أعلى درجات الجاهزية الشعبية.

خروقات لا تهدأ... إفشـــــــــال إدارة غزة والتهجيـــــــــر أجندتان تتبناهما (إسرائيل)

غزة/ أدهم الشريف:

دأبت (إسرائيل) منذ سريان اتفاق وقف إطلاق النار، في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، على انتهاكه بسلسلة خروقات عسكرية أودت بحياة أكثر من 800 مواطن، وفق معطيات رسمية، رافقها تنصل إسرائيلي حالَ دون وصول لجنة التكنوقراط إلى غزة. إزاء هذه الخُروقات التي شملت أيضًا عدم الالتزام بإدخال كميات كافية من المُساعدات، يرى مُحللون سِياسيون، أنها تُجسّد بوضوح المساعي لإفشال اللجنة برئاسة الدكتور علي شعث، والمنبثقة عن خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإنهاء الحرب، ضمن أجندة علنية تتبناها حكومة الاحتلال برئاسة بنيامين نتنياهو.

ليس ذلك فقط، بل إن الخُروقات الإسرائيلية في نظر المحللين، تأتي في مُحاولة إسرائيلية واضحة للانقلاب على اتفاق وقف النار، الذي وضع حدًا جزئيًا للإبادة الشاملة في غزة، لكنه لم ينهِ الحرب.

وكانت دول عربية وإسلامية توسطت بين فصائل المقاومة والاحتلال للوصول إلى الاتفاق، الذي يتبناه ما يعرف بمجلس السلام بقيادة ترامب.

وتتعدد الخروقات الإسرائيلية لتشمل القصف الجوي والدفعي وعمليات الاغتيال، وفرض حصار مشدد على القطاع الساحلي، ونسف المباني السكنية في المناطق الخاضعة لسيطرته خلف ما يعرف بـ«الخط الأصفر»، معززًا جرائمه بمليشيات العملاء.

في هذا السياق، قال الكاتب والمحلل السياسي عادل ياسين: إن «(إسرائيل) تتبنى سياسة نعم ولكن، بمعنى أنها ممكن أن توافق على دخول لجنة إدارة غزة، لكنها تضع شروطًا تعجيزية».

وأوضح ياسين في حديثه لصحيفة «فلسطين»، أن الهدف من ذلك «تحميل مسؤولية الفشل على الطرف الفلسطيني، وكسب المزيد من الوقت لتحقيق أهداف الحرب، والتهرب من تداعيات دفع استحقاقات تطبيق بنود المرحلة الأولى من اتفاق وقف النار».

وأضاف، «الاحتلال يستغل الصمت الدولي والضعف العربي، ليس فقط للاستمرار في الخروقات، بل لتكثيفها وفرض معادلة جديدة بغزة عنوانها الاغتيالات، والعمل على توسيعها قدر الإمكان بمساعدة العصابات العملية».

ونبّه ياسين إلى أن الاحتلال، لا يمكن أن يقدم على خطوة دون موافقة من مركز التنسيق الأمريكي المسؤول عن مراقبة تطبيق بنود اتفاق وقف إطلاق النار، ويتخذ من أراضي قرية «كريات جات» في الداخل الفلسطيني المحتل، مقرًا له.

وعدّ أن ذلك يضع الراعي الأمريكي لاتفاق وقف النار في مربع الاتهام بالمسؤولية المباشرة أو غير المباشرة عن الخروقات الإسرائيلية، الهادفة إلى التهرب من استحقاقاته خاصة ما يتعلق بالانسحاب من «الخط الأصفر»، لما لذلك تأثير سلبي في مكانة نتنياهو أمام جمهور اليمين، وقناعته بأن تطبيق الاتفاق سيكون بمثابة انتحار سياسي بالنسبة له، وسيقلص فرص فوزه في الانتخابات المقبلة.

كما أن الهدف من هذه الخروقات، وفق ياسين، «إدامة حالة الرعب، والتلويح الدائم بالعودة للحرب، على أمل أن يتحقق حلم نتنياهو ويفي بوعده أمام جمهور اليمين بتهجير سكان غزة وإقامة مدينة يهودية على أنقاضها».

وتابع: «بات من المؤكد بأن حكومة اليمين المتطرف لم تكن لديها رغبة بإنهاء الحرب باعتبارها وسيلة فعالة لكسب تأييد جمهور اليمين المتعطش لسفك المزيد من الدم الفلسطيني».

وتتواصل الانتهاكات الإسرائيلية في غزة رغم ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية المناوئة لها. وفي إحصائية حديثة أفاد المكتب الإعلامي الحكومي، أمس، بأن الاحتلال ارتكب خلال ابريل/ نيسان الماضي، 377 خرقًا للاتفاق، أدت لاستشهاد 111 مواطنًا، وإصابة 376 آخرين.

من جهته، يرى الكاتب والمحلل السياسي عليان الهندي، أن استمرار جرائم الاحتلال بغزة رغم اتفاق وقف النار، يؤكد أن نتنياهو لم يتخلَّ بعد عن أهداف الحرب، وأهما تهجير سكان القطاع.

وأضاف الهندي لـ«فلسطين»، أن الاحتلال ليس معنيا بالمطلق بالالتزام باتفاق وقف النار من أجل إبقاء المشهد على حاله في غزة، وتأخير الإغاثة والإعمار، ما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية، ويدفع المواطنين للخروج منها.

ووصف عدم التزام (إسرائيل) بالمرحلة الأولى من الاتفاق، بأنه تأكيد على عدم رغبتها بالدخول في المرحلة الثانية، والتي تتضمن بنودًا لا تتوفر لدى الاحتلال الرغبة لتنفيذها، ولذلك فهي تواصل خرقها للاتفاق برمته، بينما يبدى الطرف الفلسطيني التزامًا شديدًا.

وتابع الهندي: «فعليًا، الاحتلال يريد إبقاء الوضع في القطاع كما هو، وليس لديه رغبة بوصول لجنة التكنوقراط، لاسيما إن تحقق ذلك قد يؤدي إلى وقف نار ثابت، وهو ما لا يريده نتنياهو».

ورأى أن مواجهة ذلك، يتطلب منح لجنة إدارة غزة صلاحيات إدارية كاملة في قطاع غزة، لتبديد أي ذرائع يضعها الاحتلال أمام وصولها.

وحذر من مخاطر سعي الاحتلال لتحقيق أهداف الحرب التي لم تتحقق بالقوة العسكرية على مدار سنتيْن من الإبادة، وإيجاد الأسباب الكافية لتهجير الغزِّيين، عبر إبقاء غزة على حالها كمنطقة منكوبة لا تتوفر بها مقومات الحياة.

ومن أبرز أوجه الانتهاكات الإسرائيلية، فرض سيطرته العسكرية على أكثر من نصف مساحة القطاع الساحلي، البالغة 365 كيلومترًا مربعًا، خلف ما يسمى «الخط الأصفر»، وإبادة كل من يقترب منه، أو يقيم خيام نزوح على تخومه، ما جعل حياة آلاف العائلات كابوسًا لا ينتهي.

غضب واسع بين «موظفي سلطة» في غزة: تأخر صرف رواتبنا تمييز جغرافي

غزة/ محمد أبو شحمة:

عشرة أيام مرت على إعلان وزارة المالية والتخطيط في رام الله، صرف رواتب موظفي السلطة لشهر يناير/ كانون الثاني 2026، ولكن لم يتسلم الآلاف من موظفيها بغزة رواتبهم لأسباب غير مفهومة، في حين تسلم بقية موظفي السلطة في مختلف المحافظات رواتبهم.

وعمت حالة من الغضب بين الموظفين وخاصة فئة موظفي «2005»، وسط اتهامات للحكومة في رام الله باستخدام التمييز الجغرافي وعدم تحقيق العدالة، في ملف موظفي غزة من خلال تأخر صرف رواتبهم.

بدوره، شدد الناشط صالح ساق الله، على ضرورة صرف رواتب موظفي تفريغات 2005 فورًا دون أي تسويف أو مماطلة، عادا استمرار التأخير من قبل الحكومة عبر البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك العربي حتى الآن غير مبرر وغير مقبول.

وقال ساق الله في منشور عبر حسابه في «فيسبوك»: إن «حرمان الموظفين من رواتبهم وتأخر صرفها يمثل إجراءً غير عادل، وعلى الحكومة ووزارة المالية توضيح أسباب هذا التأخير، خاصة في ظل صرف رواتب لفئات أخرى من المسؤولين».

وأوضح أن رواتب موظفي تفريغات 2005 متدنية ولا تتجاوز 1500 شيقل، ورغم ذلك لم تصرف حتى اللحظة، ما يزيد من معاناة هذه الفئة.

ولفت إلى أن هذا الوضع يعكس حالة من التقصير تجاه موظفي غزة، داعين إلى إنهاء الأزمة بشكل فوري وعادل.

من جانبه، أكد الناشط الفتحاوي رزق محسن أن التجارب السابقة مع دوائر صنع القرار تشير إلى ضرورة الاستعداد لسيناريوهات أكثر صعوبة، مشددًا على أهمية الجاهزية لأي تطورات محتملة خلال الساعات المقبلة.

وقال محسن في منشور عبر حسابه في موقع «فيسبوك»: إن «استمرار تأخير صرف رواتب موظفي تفريغات 2005 قد يقود إلى تداعيات خطيرة"، عادا أن عدم الصرف حتى مساء الخميس سيشكل نقطة تحول حساسة قد تفتح الباب أمام مرحلة جديدة تتحمل مسؤوليتها الجهات القيادية والحكومة.

وأكد أن ما يطرحه يأتي في إطار تقدير موقف وتحذير من نتائج الصمت والتأخير، وليس في سياق التهديد، داعيًا إلى التحرك العاجل لتفادي ما وصفه بنتائج كارثية، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها سكان قطاع غزة.

وقال محسن إن أبناء القطاع يطالبون بالعدالة في ظل ما تعرضوا له من أزمات متراكمة، مؤكدًا أن استمرار تجاهل هذه القضية قد يؤدي إلى ردود فعل قوية يصعب احتواؤها، داعيًا أصحاب القرار إلى التدخل الفوري لإنهاء الأزمة.

كذلك، أكد الناشط نضال سليلة أن تكرار تسريب أخبار حول قرب صرف رواتب موظفي تفريغات 2005 أو تسوية أوضاعهم لم يعد مقبولًا، خاصة في ظل تجارب سابقة وصفها بالمؤلمة والتي لم تثمر سوى خيبات أمل متكررة.

وقال سليلة إن «هذه السياسة تبقي آلاف الأسر في حالة ترقب مستمر دون نتائج ملموسة، مشددًا على أن الموظفين لا يبحثون عن وعود إعلامية بل عن قرارات فعلية تنهي معاناتهم المستمرة منذ سنوات طويلة.

وأوضح سليلة أن استمرار ما وصفه بسياسة القطارة في التعامل مع هذه القضية يضعف الثقة بالمؤسسات الرسمية، ويزيد من حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه هذه الفئة، داعيًا إلى تبني حل عادل وشامل يقوم على إنصافهم والاعتراف بحقوقهم بعيدًا عن أي مماطلة أو حسابات سياسية.

الصحفي السمودي يتحرر من سجون الاحتلال بعد عـــــام من اعتقاله

رام الله/ فلسطين:

تحرر الصحفي علي السمودي أمس من سجون الاحتلال بعد عام من الاعتقال الإداري.

وظهر السمودي في أولى صوره بعد الإفراج عنه نحيلا ومتعبا في مشهد يعكس قسوة ظروف الاعتقال التي تعرض لها.

وقال السمودي عقب الإفراج عنه، إنه خرج من سجن النقب الصحراوي وزنه 60 كيلو جراما فقط، بعد أن دخله بـ 120 كيلو بسبب الظروف الاعتقالية الصعب والأوضاع المأساوية داخل السجون.

ووصف السمودي السجون بأنها «جهنم حقيقية، ومقبرة للأحياء»، مشيرا إلى أن أوضاع الأسرى «ليست بخير»، وأن معاناتهم صعبة وقاسية، وتشمل كل شيء

وتابع: لا يوجد طعام جيد، أو أوراق، أو مستلزمات معيشية، لافتاً إلى أنه يرى نفسه لأول مرة منذ سنة.

وناشد السمودي أهالي الأسرى الاهتمام بأبنائهم، وعدم تركهم لوحدهم يواجهون مصيراً قاسياً داخل السجون، مؤكداً أن أبناءهم جوعى للحرية والكرامة.

واعتقلت قوات الاحتلال قبل عام الصحفي السمودي من جنين، شمالي الضفة الغربية، بعد أن اقتحمت منزله في حي الزهراء وأحدثت دمارًا في محتوياته، ثم اعتقلته.

يذكر أن جيش الاحتلال اعتقل 22 صحفياً وصحفية منذ مطلع العام الجاري 2026، من بينهم أربع صحفيات، في إطار حملة ممنهجة تهدف إلى تغييب الرواية الفلسطينية ومنع توثيق الانتهاكات الميدانية.

وحسب أحدث التقارير الصادرة عن مؤسسات الأسرى فقد بلغ عدد الصحفيين في سجون الاحتلال حتى نيسان/ أبريل الماضي 44 صحفياً وصحفية.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الوسطى الشرعية الابتدائية

إعلان جريدة
صادر عن محكمة الوسطى الشرعية

إلى المدعى عليه / ناصر أشرف عرفة فراج من مصر وسكان السعودية ومجهول محل الإقامة فيها الآن، يقتضي حضورك إلى محكمة الوسطى الشرعية يوم الأربعاء الموافق 03/06/2026م الساعة 10 صباحاً وذلك لحلف اليمين الشرعية التالي نصها((أقسم بالله العظيم المنتقم الجبار أنه لا صحة لما ادعته المدعية/ أمل محيسن سالم احيوات من أنني قمت بطلاقها طلقة واحدة بائنة بينونة صغرى قبل الدخول وقبل الخلوة الصحيحة أو الفاسدة بتاريخ 2025/7/30م في تمام الساعة 7:22 دقيقة مساءً وقت المغرب من خلال اتصالي من هاتفي الشخصي جوال رقم 966541765905 على هاتفها الشخصي رقم 00972594121860 بقولي لها (أنت طالق بالثلاثة) باللفظ الصريح قاصداً إيقاع الطلاق أثناء تواجدها في منزل أهلها الكائن في النصيرات – المخيم الجديد ولا صحة لما ادعته من أنني كنت واعياً ومدركاً لصوتها وهي مدركة لصوتي حين وقوع الطلاق المدعى به ولا صحة لما ادعته أنني كنت قاصداً إيقاع الطلاق وأنني بحالة معتبرة شرعاً وقانوناً وبكامل قواي العقلية والجسدية غير مكره أو مدهوش ولا صحة من أنها قد طالبتني من تسجيل هذا الطلاق بنوعه أو التاريخ المذكور لدى المحكمة الشرعية أو أنني امتنعت بدون حق أو وجه شرعي وأن الزوجية لا تزال قائمة بيننا حتى الآن حلفاً شرعياً)) وإن لم تحضر تعتبر ناكلاً عن حلف اليمين أي مقر بدعوى المدعية ويجري بحقك المقتضى الشرعي غيابياً وذلك في الدعوى أساس 2026/97 وموضوعها (اثبات طلاق) المرفوعة ضدك من قبل زوجتك المدعية/ أمل محيسن سالم احيوات من السبع وسكان النصيرات، لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/04/27م

رئيس محكمة الوسطى الشرعية
فضيلة الشيخ/ محمد عدلي الشاعر

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خانيونس الشرعية الابتدائية

الموضوع/ حلف يمين شرعية

إلى المدعى عليه / محمد عبد الباسط عوض بربخ من خان يونس سابقاً وسكان اليونان حالياً ومجهول محل الإقامة فيها يقتضي حضورك إلى محكمة خان يونس الشرعية يوم الثلاثاء الموافق 2026/06/02م الساعة التاسعة صباحاً وذلك لحلف اليمين الشرعية في الدعوى أساس 2026/2م وموضوعها إثبات طلقة رجعية واحدة آلت إلى بائنة بينونة صغرى بانتهاء العدة ونصها الآتي: ((أقسم بالله العظيم أنه لا صحة أنه بتاريخ 2025/7/3م قمت بتطليق زوجتي هند المذكورة طلقة واحدة رجعية بلفظ (أنت طالق) وكان ذلك من خلال رسالة نصية أرسلتها لـ هند المذكورة عبر تطبيق الواتساب من رقمي الخاص بي وهو 00970599463224 إلى رقم واتساب هند المذكورة الخاص بها وهو 00972597729069 وكان ذلك عند الساعة 11:30 ظهراً تقريباً، قاصداً من ذلك طلاق هند المذكورة وكنت في حينها أتمتع بكامل قواي العقلية وبالحالة المعتبرة شرعاً وقانوناً ولست سكراناً ولا مدهوشاً أو مكرهاً واعياً لما خاطبتها به مدركاً لأقوالي وأفعالي وأن هند المذكورة كانت واعية ومدركة لأقوالها وأفعالها، وحيث لم أرجعها إلى عصمتي وعقد نكاحي أثناء فترة عدتها الشرعية مني لا قولاً ولا فعلاً ولم نلتقي مع بعضنا البعض تحت سقف واحد من تاريخ الطلاق المذكور ولم أقم معاشرتها معاشرة الأزواج وأنه لا صحة أن الطلاق قد آل إلى بائنة بينونة صغرى بانقضاء عدتها الشرعية مني بمرور ثلاث حيضات كوامل اغتسلت هند المذكورة وطهرت من آخرهن بتاريخ 2025/10/4م وأنه لا صحة بأن المدعية هند المذكورة متضررة من عدم قيامي بتسجيل هذه الطلقة الواحدة الرجعية التي آلت إلى بائنة بينونة صغرى بانتهاء العدة لدى أي محكمة شرعية مختصة وأنه لا صحة لوقوع هذه الطلقة المذكورة بالتاريخ المذكور والمكان المذكور والزمان المذكور حلفاً شرعياً)) وإن لم تحضر لهذه المحكمة لحلف اليمين الشرعية أو ترسل وكيلاً عنك أو تبد للمحكمة معذرة مشروعة تكون ناكلاً عن الحلف أي مقراً بدعوى المدعية هند المذكورة يجري بحقك المقتضى الشرعي لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر بتاريخ 2026/04/30م

رئيس محكمة خان يونس الشرعية
القاضي الشرعي الشيخ/ عبد الحميد شحدة زعرب

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
لدى محكمة دير البلح الشرعية

المستدعي/ حسام محمد محمد أبو ليه من دير البلح وسكانها هوية رقم 918230186 وكيلاً عنه/ وسيم رياض حسن العكلوك من دير البلح وسكانها هوية رقم 400970836 وذلك وفق وكالة صادرة عن سفارة فلسطين في جمهورية مصر العربية بتاريخ 9\4\2026م سجل 1009 صفحة 2026/07م.

المستدعى ضدها/ منى محمد علي بشير من دير البلح وسكانها هوية رقم907390405 ومقيمة في جمهورية مصر العربية، نعلمكِ بأن زوجكِ حسام المذكور قد تقدم بطلب سماع طلاق لدى هذه المحكمة وعليكِ الحضور يوم الأربعاء بتاريخ 2026/5/20م الساعة العاشرة صباحاً وإن لم تحضري يجري بحقكِ الإيجاب الشرعي لذا صار تبليغك حسب الأصول.

حرر بتاريخ: /30 04/2026م

قاضي محكمة دير البلح الشرعية
القاضي/ محمود سالم مصلح

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة رفح الشرعية الابتدائية

الموضوع/ مذكرة حضور لبذل مساعي صلح

إلى المدعى عليه/ أسامة ناجي سليمان أبو جزر من رفح سابقاً وسكان مدينة الرملة حالياً ومجهول محل الإقامة فيها، يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة وذلك في يوم الخميس الموافق 2026/6/4م الساعة التاسعة صباحاً، وذلك لبذل مساعي الصلح من قبلي أنا قاضي محكمة رفح الشرعية الشيخ/ محمود مجدي أبو حماد، ومحاولة الإصلاح بينك وبين المدعية زوجتك/ سماح أنس سليمان أحمد من رفح وسكانها، وكيلها المحاميان/ أ. محمد اللحام و أ. أميرة فارس، في القضية أساس 2025/38م وموضوعها ((تفريق للضرر من الشقاق والنزاع)).

لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر بتاريخ 30 / 4 / 2026م.

قاضي محكمة رفح الشرعية
القاضي الشرعي الشيخ / محمود مجدي أبو حماد

حين تتشابه الحـــروب وتختلف النتائج... غزة اليوم في ميـــــــزان التجـــارب

د. سفيان قديح

ليست الحروب مجرد صراع ناري يُقاس بعدد الطائرات والصواريخ، بل هي اختبار عميق لبنية المجتمعات من الداخل.

كم من دولة امتلكت جيوشًا كبيرة وسقطت سريعًا، وكم من مجتمعٍ مُحاصرٍ صمد رغم اختلال ميزان القوة.

وفي خِضمّ الحرب الحالية على قطاع غزة، يعود السؤال بقوة: لماذا تصمد بعض الجبهات، بينما تتكسر أخرى عند أول صدمة؟

ما يحدث في غزة اليوم ليس مجرد جولة عسكرية عابرة، بل حرب قاسية وممتدة، ذات كلفة إنسانية هائلة، واستهداف واسع للبنية التحتية والحياة المدنية.

ومع ذلك، ورغم كل هذا الثقل، لا يزال المجتمع قائمًا، لم ينهَر، ولم يتحول إلى حالة تفكك شامل كما حدث في تجارب أخرى.

لفهم هذا المشهد، لا بد من العودة إلى نماذج تاريخية قريبة، تقرأ "الداخل" قبل "الخارج".

في غزو العراق 2003، لم تكن الضربة العسكرية وحدها كفيلة بإسقاط الدولة بهذه السرعة، بل جاء السقوط نتيجة تراكم طويل من التصدعات الداخلية.

سنوات الحصار أضعفت المجتمع، والانقسامات السياسية والمجتمعية عمّقت الفجوة بين الدولة ومحيطها، وما إن بدأت العمليات العسكرية حتى تهاوت البنية بسرعة لافتة.

ثم جاءت قرارات ما بعد الحرب، كحلّ الجيش وتفكيك مؤسسات الدولة، لتُحوّل السقوط إلى تفكك شامل استمر لسنوات.

لم يكن العامل الحاسم هو القصف فقط، بل هشاشة الداخل لحظة الاختبار.

في المقابل، تقدّم غزة اليوم نموذجًا مختلفًا في سياق الحرب الجارية.

ورغم أن القطاع يعيش منذ سنوات تحت حصار خانق، وتحت ضغط اقتصادي وإنساني شديد، فإن لحظة الحرب أعادت ترتيب الأولويات داخل المجتمع.

تراجعت الخلافات، أو على الأقل تم تحييدها، لصالح هدف أكثر إلحاحًا: البقاء والصمود.

الفصائل، العائلات، والمجتمع المدني، وجدوا أنفسهم أمام معادلة وجودية، فكان الخيار العام هو تثبيت الجبهة الداخلية قدر الإمكان، رغم الألم والخسارة.

هذا لا يعني أن غزة خالية من الأزمات أو التباينات، لكن الفارق الجوهري أن المجتمع – في لحظة الخطر – لم يسمح لهذه التباينات أن تتحول إلى صراع داخلي مفتوح.

وهنا يكمن أحد أهم عناصر الصمود: إدارة الخلاف، لا إنكاره، وتأجيله حين يصبح الوجود مهددًا.

أما إيران، فمنذ الثورة الإيرانية 1979، بنت نموذجًا مختلفًا يقوم على مزيج من الأيديولوجيا والمؤسسات.

تعرّضت لضغوط عسكرية واقتصادية وسياسية، ومحاولات متكررة لإحداث تغيير من الداخل، لكنها استطاعت الحفاظ على تماسكها النسبي.

السبب لا يعود فقط إلى القوة الأمنية، بل إلى وجود إطار فكري وسياسي يمنح شريحة واسعة من المجتمع إحساسًا بالانتماء إلى مشروع أكبر.

الصمود هنا ليس مطلقًا، لكنه قائم على وجود نواة صلبة قادرة على امتصاص الصدمات.

أما لبنان، فالقضية فيه أكثر تعقيدًا.

التعددية السياسية والطائفية، التي كان يمكن أن تكون مصدر غنى، تحولت في غياب مشروع وطني جامع إلى عامل انقسام.

تجربة الحرب الأهلية اللبنانية لا تزال حاضرة في الذاكرة، وما تبعها من أزمات متكررة يعكس هشاشة التوازن الداخلي.

وفي الأزمات الحديثة، الاقتصادية والسياسية، ظهر بوضوح أن غياب التوافق الوطني يجعل أي ضغط خارجي مضاعف التأثير.

ما الذي تقوله هذه النماذج مجتمعة؟

تقول إن الحروب لا تُحسم فقط في ميدان القتال، بل في بنية المجتمع نفسه:

* الجبهة الداخلية المتماسكة قادرة على امتصاص الضربات.

* الانقسام الداخلي يُحوّل أي ضغط خارجي إلى انهيار سريع.

* وجود فكرة جامعة أو مشروع وطني يمنح المجتمعات قدرة أعلى على الاستمرار.

* غياب هذا الإطار يفتح الباب أمام التفكك، حتى دون حرب شاملة.

في ضوء ذلك، *يمكن قراءة ما يحدث في غزة اليوم بوصفه أكثر من مجرد مواجهة عسكرية.. إنه اختبار يومي لقدرة مجتمعٍ مُحاصرٍ على البقاء متماسكًا تحت أقسى الظروف*.

ورغم كل ما يُسجَّل من دمار وخسائر، فإن بقاء النسيج الاجتماعي قائمًا، ولو بالحد الأدنى، هو بحد ذاته عامل قوة في معادلة غير متكافئة.

الخلاصة هنا ليست في تمجيد تجربة أو إدانة أخرى، بل في فهم الدرس:

القوة لا تُقاس فقط بما تملك من سلاح، بل بما تملك من تماسك داخلي عندما يُختبر كل شيء.

ومن غزة، في ظل هذه الحرب القاسية، يُعاد طرح السؤال على الجميع: هل نملك ما يكفي من الوحدة لنصمد... حين تصبح الكلفة أكبر من كل الاحتمالات؟

المنشورات الجوية... محاولة لإعادة توزيع المسؤوليـــــة القانونيـــة

كريم أبو عجيرم

ليست المنشورات التي تُلقى من طائرات الاحتلال الإسرائيلي مجرد خطاب إعلامي عابر، بل تدخل في سياق أوسع يرتبط بتشكيل الرواية القانونية للصراع. فهي لا تكتفي بوصف الواقع، بل تسعى لإعادة تعريفه بطريقة تُعيد توجيه المسؤولية من الفاعل إلى المتلقي.

وفق قواعد القانون الدولي الإنساني، لا تُقاس المسؤولية بالنوايا المعلنة، بل بالفعل المادي وآثاره. فالقوة التي تفرض سيطرة فعلية على الأرض والسكان، تترتب عليها التزامات واضحة، أبرزها ضمان الحد الأدنى من مقومات الحياة، وعدم اتخاذ تدابير من شأنها إلحاق الضرر الجماعي بالمدنيين.

في هذا السياق، فإن أي واقع يتسم بالحصار الممتد، وتقييد الحركة، وإضعاف البنية الاقتصادية، لا يمكن فصله عن الإطار القانوني الذي ينظمه. إذ تحظر اتفاقية جنيف الرابعة صراحةً العقوبات الجماعية، كما تحظر قواعد القانون الدولي استخدام التجويع أو الحرمان كوسيلة ضغط.

المنشورات الجوية، حين تُركّز على توصيف المعاناة دون سياقها، تمارس عملية "إعادة تأطير" تُفرغ القاعدة القانونية من مضمونها. فهي تُبرز النتيجة (المعاناة)، لكنها تُغيّب السبب القانوني (القيود المفروضة والسيطرة الفعلية)، بما يؤدي عمليًا إلى نقل مركز المسؤولية.

غير أن المسؤولية في القانون لا تُعاد صياغتها عبر الخطاب، بل تُحددها الوقائع. فإذا استمر ذات النمط من القيود في مناطق مختلفة، بغض النظر عن الجهة المحلية القائمة بالإدارة، فإن ذلك يعزز الاستنتاج بأن العامل الحاسم ليس داخليًا بحتًا، بل مرتبط بمن يملك أدوات التحكم بالحيّز.

وعليه، فإن أي حديث عن "الإنسانية" يظل منقوصًا ما لم يُترجم إلى التزامات قانونية فعلية: وقف الأعمال التي تُلحق الضرر بالمدنيين، ورفع القيود التي تمس حياتهم اليومية، وتمكينهم من الوصول إلى حقوقهم الأساسية.

في النهاية، لا يعترف القانون بالروايات بقدر ما يعترف بالوقائع. والقاعدة الأوضح تبقى:

المسؤولية القانونية لا تقع على من يتحمّل الواقع، بل على من يفرضه ويمتلك أدوات استمراره.

إيران بين حصارها وحصارهم

د. وليد عبد الحي

في المشهد الإيراني القائم حاليًا، هناك حصار أمريكي يستهدف، بشكل رئيسي، إغلاق أبواب التجارة الإيرانية النفطية والغازية، إلى جانب بقية بنود التجارة التقليدية. وبالمقابل، هناك حصار إيراني يتم بإغلاق مضيق هرمز، بل وفرض رسوم على التجارة عبره، مع تأكيد إيران على حقها في تطبيق "المرور البريء"، الذي يعطيها الحق في منع مرور من تتوجس عداءه لها (رغم أن إيران وقّعت على اتفاقية 1982 التي تنص على ذلك، لكنها لم تصادق عليها)، خلافًا لحق المرور العابر، الأقدم عهدًا من هذه الاتفاقية، والذي يسمح بمرور الجميع.

تقييم الحصارين:

أولًا: الحصار البحري الأمريكي:

حاولتُ مراجعة التقارير الدولية المختلفة حول حجم التأثير للحصار البحري الأمريكي على بُعدين هما الأكثر أهميةً وإلحاحًا على الوضع الإيراني: البعد الأول هو النفط والغاز؛ حيث تتراوح تقديرات التراجع في حجم مبيعات النفط الإيرانية ما بين 50–60%. وهنا لا بد من التأكيد على أن حجم مبيعات النفط الإيراني في الأسواق الدولية تضرر بشكل كبير بعد إلغاء الاتفاق النووي من قبل واشنطن عام 2018؛ إذ تراجعت مبيعات النفط الإيراني من حوالي 2.5 مليون برميل إلى نصف مليون بعد عامين. وازداد تأثير ذلك مع انعكاسات التضييق على النفط الإيراني، وتراجع الاستثمار الأجنبي، وتزعزع القيمة السوقية للعملة الإيرانية.

لكن إيران حققت قدرًا من النجاح بعد عام 2021، من خلال مجموعة من آليات التكيف خلال الفترة من 2021 إلى ما قبل أبريل الحالي (بداية الحصار الأمريكي الحالي). وتمكنت إيران، عبر هذه الآليات، من رفع مساهمتها في سوق النفط الدولية إلى حوالي 1.5 مليون برميل (كمعدل للفترة من 2021 – أول عام 2026)، وبلغ حتى مارس 2026 معدلًا أعلى ليصل إلى حوالي 1.9 مليون برميل، بل أحيانًا كان يصل المستوى إلى 2 مليون برميل. ومن المؤكد أن الدور الصيني في هذا الجانب كان عظيمًا، لأنها امتصت الجزء الرئيسي من الصادرات النفطية الإيرانية، وهي دولة تجاوزت الانصياع للإجراءات العقابية الأمريكية على إيران.

ذلك يعني أن الحصار البحري الأمريكي الحالي هو محاولة لخنق التكيف الإيراني الناجح خلال الفترة الماضية. وهنا يجب التوقف عند التكيف الإيراني "الجديد" مع الحصار البحري الأمريكي؛ فالتقديرات تشير إلى أن الحصار أعاد مستوى الصادرات النفطية الإيرانية إلى ما يتراوح بين 500 و600 ألف برميل. لكن بعض التقديرات تشير إلى أن ذلك هو تقدير التصدير "الرسمي"، بينما رفعت آليات التكيف الإيرانية هذا المعدل. وتشمل هذه الآليات:

أ- آلية أسطول الظل (Shadow Fleet)، وتتم من خلال ناقلات نفط قديمة تم تعطيل أنظمة التعريف فيها (AIS)، أي تعطيل التتبع الآلي للسفن، بحيث يتم تغييب موقع السفينة عن الأقمار الصناعية والسفن الأخرى (أي أقرب للتهريب)، كما تقوم بتغيير مستمر لهويتها لتجنب الرصد.

ب- تغيير الوسم أو الهوية البحرية (Rebranding)، ويتم ذلك بنقل النفط من سفينة لأخرى في أعالي البحار (وهو ما يسمى Transfer STS) لإخفاء منشأ النفط، إضافةً إلى تزوير وثائق الشحن لبيعه كما لو أنه قادم من دولة غير إيران.

وقد أدت هذه الآليات، حتى منتصف أبريل الحالي، إلى تمكن إيران من تخزين كميات تصل إلى 2 مليون برميل قبل الشروع بالحصار الأمريكي بساعات، كما نقلت ما يعادل 62 مليون برميل بين الناقلات خلال شهر مارس (قبل فرض الحصار كإجراء احترازي). كما استعانت إيران بنقل النفط عبر السكك الحديدية، وعبر دول الجوار غير العربية، لكن ذلك أفضى إلى تزايد الضغوط على التخزين الإيراني من جوانب تقنية وتكاليف أخرى.

ت- توظيف إيران لنظام المقايضة النفطية (Oil Swap)، وهو ما يعني أن إيران تستقبل نفطًا من جوارها الشمالي (كازاخستان وتركمانستان وروسيا... إلخ) عبر ميناء "نكا" على بحر قزوين، وتقوم بتكريره لصالح تلك الدول، ثم تصدّر نفس الكمية من موانئها الجنوبية البعيدة عن الحصار نيابةً عن دول الجوار الشمالي، وهو ما يوفر لتلك الدول تكاليف النقل الضخمة لزبائنهم النفطيين.

أما الغاز، فكان حجم التصدير الإيراني حوالي 9.6 مليار متر مكعب سنويًا قبل الحصار، لكنه تراجع إلى قيمة هامشية جدًا بعد الحصار البحري الأمريكي.

هناك جانب آخر تراهن عليه الولايات المتحدة في حصارها، وهو الجانب الخاص بالمواد الغذائية؛ فقد كان العجز في الميزان التجاري الإيراني في عام 2024 يصل إلى حوالي 11 مليار دولار، لكن حجم الإنتاج الغذائي المحلي الإيراني يغطي 85% من الحاجة الإيرانية حتى مرحلة بدء الحصار، مما يعني أن التأثير السريع على هذا القطاع غير ذي أهمية، رغم مراهنة الولايات المتحدة على أن يفتح ذلك بعض التوتر الاجتماعي الذي يمكنها استثماره.

ثانيًا: الحصار الإيراني لمضيق هرمز:

إذا كان الحصار البحري الأمريكي يضر الاقتصاد الإيراني، فإن إغلاق المضيق من جانب إيران زلزل الأسواق العالمية. واستطرقت آثاره إلى كل زاوية من زوايا العالم، وتمكنت إيران من ربط الحصارين ببعضهما؛ فهي تسعى لتوظيف حصارها للمضيق لفك الحصار الأمريكي، ومعه العقوبات كلها. وقد أدى ذلك إلى توتر، لا شك فيه، في العلاقات الأطلسية وداخل الاتحاد الأوروبي، وانتهت آثاره إلى مكاسب روسية اقتصادية وسياسية.

فإذا كانت الولايات المتحدة تضغط على إيران بحصارها، فإن إيران تضغط على أمريكا من خلال أوروبا العطشى جدًا للبترول، ومن خلال دول الخليج التي وجدت نفسها بين نارين: نار الاستجابة للضغوط الأمريكية، ونار تعثر تجارتها واضطراب أسواقها وقلقها السياسي والعسكري.

إن الوضع الداخلي للولايات المتحدة لا يدل على حالة مثلى، ولا شك أن إيران ليست في الوضع الطبيعي. ومن هنا، فإن الرهان على من يصرخ أولًا: البراغماتي الأمريكي أم لاعب الشطرنج؟ أم أن الرئيس الروسي ينتظر نضج "الطهي" ليتدخل في اللحظة المناسبة، فيعزز مكانة الدبلوماسية الروسية؟ ويبدو أن ذلك في سباق مع الأمل الإسرائيلي للعودة إلى الحرب الأمريكية مع إيران. وكل هذا يعني أن "شبكة العنكبوت" معقدة، تجعل كل احتمال له نصيب من الإمكانية... ربما.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

وسط تنصل الاحتلال من التزامات اتفاق وقف حرب الإبادة

في يومهم العالمي... عمال غزة يطاردون لقمة العيش تحت الحصار

غزة/ نبيل سنونو:

أمام خيمة نزوحه القسري وسط مدينة غزة، يعرض الشاب مهند فطوم بعض الخردة التي جمعها من الشوارع في محاولة أخيرة لبيعها وكسب لقمة عيش طفليه وزوجته، بعد أن فقد مصدر دخله كعامل بناء خلال حرب الإبادة الجماعية.

وتحت وطأة الحصار الإسرائيلي المطبق والارتفاع الحاد في الأسعار والدمار الواسع الذي خلفته الحرب بما يشمل المنشآت الصناعية، يكابد فطوم من أجل البقاء، كحال الآلاف من العمال الغزيين الذين باتوا فريسة لظروف معيشية توصف أمميا بأنها كارثية، بينما يحتفل العالم بيوم العمال الذي يحل سنويا في الأول من مايو/أيار.

يقول فطوم لصحيفة «فلسطين»، إنه وصل إلى مراحل متقدمة في العمل بمجال البناء قبل الحرب التي شنها الاحتلال في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، حتى وصل إلى درجة «صنايعي"، لكنه عاد الآن إلى نقطة الصفر.

ويوضح أنه كان يعمل قبل الحرب 12 ساعة يوميا بمقابل أجرة 70 شيقلا، تمكنه إلى حد ما من سد الاحتياجات الأساسية لأسرته وأهله، بينما يعجز اليوم عن توفير أدنى مقومات الحياة. وفقد فطوم خلال الحرب منزله الواقع في حي التفاح شرق مدينة غزة، ما ضاعف معاناته.

وعن محاولاته لكسب الرزق خلال الحرب، يقول فطوم: كنت أجمع الخشب والبلاستيك، وحاليا الحديد والخردة مثل الأسلاك والوصلات الكهربائية أو المراوح بهدف بيعهم إن أمكن، وتوفير بعض الطعام.

لكنه يضيف أنه لا يُحصّل أكثر من 20 شيقلا في اليوم، وهو مبلغ زهيد في ظل ارتفاع الأسعار الذي يتسبب به الحصار.

وفي اليوم العالمي للعمال، ينتقد فطوم العالم الذي يعجز عن إنهاء الحرب على غزة وتوفير فرص العمل حتى يتمكن العمال من توفير مستلزمات عيش أسرهم، مشيرًا إلى أن الغزيين باتوا بفعل الحرب بحاجة إلى المساعدات ويلاحقون تكيات الطعام والمياه وأدنى متطلبات العيش.

وفي مشهد آخر يعكس معاناة عمال غزة، يكافح محمّد القانوع (40 عاما) لبيع بعض أكياس النايلون تحت أشعة الشمس اللاهبة وسط المدينة.

يقول القانوع لصحيفة «فلسطين»، إنه كان يعمل قبل الحرب في مجال بيع الملابس لست ساعات يوميا مقابل 30 شيقلا، لكنه فقد فرص عمله، ويحاول اليوم تحصيل بضعة شواقل من خلال بيع النايلون، للإنفاق على أبنائه الثلاثة.

وبمقارنة وضعه قبل الحرب بما هو عليه حاليا، يقول: لم أكن أستطيع توفير احتياجات أبنائي بالكامل، لكن اليوم الوضع أسوأ بكثير. كما ترى، أتجول في هذا الشارع ذهابا وإيابا، وأحتار إلى أين أذهب وكيف أبيع النايلون.

ويفيد القانوع بأنه لا يُحصل حاليا سوى 10- 15 شيقلا يوميا، وهو مبلغ لا يكاد يذكر أمام الارتفاع الهائل في الأسعار.

ويترك ذلك آثارا نفسية أيضًا على القانوع الذي يعيش في خيمة نزوح قسري بعد تدمير الاحتلال منزله. «ما الي نفس أشوف حد من الحصار والحرب، والميّة بتدخل على الخيمة وبتغرقها والله أعلم بالحال»، يطلق الرجل كلماته كصرخة مدوية تحمل وجعه.

وعن اليوم العالمي للعمال، يقول: «احنا مش مبسوطين، ولو مليون يوم عالمي»، مشتكيا من أنه لا يتلقى مساعدات من المؤسسات الدولية: «لا شوادر ولا مصاري ولا فرص عمل ولا اشي».

دائرة مفرغة

على رصيف ساخن وسط مدينة غزة، يطرق محمود السرساوي قطعة من الحديد محاولا تعديلها. لم يكن يوما يتوقع أن يفقد عمله في معمل للبلاط، ويصبح بلا مصدر دخل.

يتصبب السرساوي عرقًا بينما يقول لصحيفة «فلسطين»: «كانت يوميتي قبل الحرب 40 شيقل، أصرفهم على أسرتي، لكن لما اجت الحرب تغير كل شيء.. انقصف المعمل».

وبعد طول انتظار، حصل السرساوي على فرصة للعمل لبضعة أيام في مجال تعديل الحديد، لكنه لا يدري ماذا سيفعل بعدها، إذ سيعود إلى دائرة مفرغة من التعطل عن العمل.

ويعيل الشاب طفلة تعاني من سوء التغذية بعد أن أنجبتها والدتها في ظل المجاعة، كما أنها تحتاج إلى الحفاضات والحليب. يقول والدها: «تمن باكيت الحفاضات حاليا 50 شيكل. أنا في اليوم الواحد ما بقدر أجمع هدا المبلغ».

ويشير إلى أنه يعمل حاليا مقابل 30 شيقل فقط يوميا، بينما يبلغ الكيلوجرام الواحد من البندورة على سبيل المثال 10 شواقل، ما يحد من قدرته الشرائية للمستلزمات الأساسية.

ويطالب السرساوي العالم الذي يحيي يوم العمال بالعمل على تحسين الوضع الاقتصادي في غزة، وتوفير فرص للعمل فيها.

على مقربة منه، يواجه أشرف شلح (34 عاما) ذات الظروف المعيشية والاقتصادية. كان الشاب يعمل في مجال الطوبار والخياطة قبل الحرب لكنه اليوم يعتمد على المساعدات الإنسانية.

يوضح شلح لصحيفة «فلسطين»، أنه يعيل أسرته المكونة من خمسة أفراد، لكنه يعجز عن توفير احتياجاتها منذ أن فقد عمله وبيته بسبب الحرب.

ويضيف أنه يتطلع إلى الحصول على مساعدة نقدية منتظمة من المؤسسات الدولية، مطالبا العالم بالضغط على الاحتلال لفتح المعابر وإدخال البضائع والسلع بما يساهم في إعادة الحياة الاقتصادية للقطاع.

وتأتي معاناة عمال غزة ضمن دائرة أوسع من تداعيات الحرب والحصار، إذ يعيش نحو 96% من المواطنين في القطاع (2.1 مليون نسمة) تحت وطأة مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، مع بلوغ معدلات الفقر نسبا غير مسبوقة تجاوزت 90% بينما ارتفعت البطالة إلى أكثر من 80%، حسبما قالت المتحدثة باسم وزارة التنمية الاجتماعية عزيزة الكحلوت في تصريحات سابقة لصحيفة «فلسطين».

وبدأت (إسرائيل) يوم 10 أكتوبر/تشرين الأول 2023 حرب إبادة جماعية على غزة بدعم أمريكي، واستمرت لاحقا بأشكال متعددة، وخلّفت أكثر من 72 ألف شهيد ونحو 172 ألف مصاب، ودمارا هائلا طال 90% من البنى التحتية المدنية.

وبينما تواصل (إسرائيل) احتلال أكثر من 50% من مساحة القطاع، يعيش مئات الآلاف من النازحين في خيام ومدارس ومراكز إيواء ومناطق مفتوحة، بعد تدمير منازلهم جراء الحرب الإسرائيلية، وسط أوضاع إنسانية ومعيشية قاسية.

ورغم اتفاق وقف الحرب المبرم في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فإن حناجر عمال غزة المتعبة لا تزال تطلق صرخات لا يسمعها العالم.

"العمل" بغزة: البطالة ترتفع إلى 80% والفقر يتجاوز 93% في حرب الإبادة والحصار

غزة/ فلسطين:

أفادت وزارة العمل في غزة أمس بارتفاع نسبة البطالة إلى 80% وتجاوز الفقر 93% في حرب الإبادة والحصار.

جاء ذلك في بيان أصدرته الوزارة بمناسبة الأول من أيار/ مايو، يوم العمال العالمي، أكدت فيه أن هذه المناسبة تحلّ في ظل ظروف استثنائية وقاسية يعيشها الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، بعد أكثر من عامين ونصف على حرب الإبادة الجماعية التي استهدفت الإنسان الفلسطيني ومقدراته الاقتصادية والإنتاجية، وألقت بظلالها الثقيلة على الطبقة العاملة التي شكّلت عبر التاريخ ركيزة الصمود والبناء.وقالت الوزارة، في بيانها، إن العامل الفلسطيني تكبّد أثماناً باهظة نتيجة العدوان المستمر من الاحتلال الإسرائيلي، إذ لم تقتصر معاناته على فقدان فرص العمل ومصادر الدخل، بل امتدت لتشمل الاستهداف المباشر لحياته وسلامته وتدمير أماكن عمله، في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات حقوق الإنسان التي تكفل حماية المدنيين والعاملين أثناء النزاعات.

وأوضحت الوزارة أن مؤشرات سوق العمل شهدت انهياراً غير مسبوق نتيجة العدوان، مشيرة إلى أن معدل البطالة في فلسطين ارتفع بشكل كبير جداً، حيث بلغ 80% في قطاع غزة و34% في الضفة الغربية، بما يعادل نحو 550 ألف عاطل عن العمل، فيما سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً حاداً بنسبة تجاوزت 84%.

وأضافت أن الأنشطة الاقتصادية تراجعت بنسب تراوحت بين 83% و98%، بينما انخفضت المشاركة في القوى العاملة إلى نحو 38%، وارتفعت معدلات الفقر لتتجاوز 93% في قطاع غزة، مع انعدام الأمن الغذائي الحاد لأكثر من 75% من السكان، فضلاً عن فقدان أكثر من 250 ألف عامل وظائفهم بشكل دائم في القطاع.وأكدت الوزارة أن قطاع العمل في غزة انتقل من حالة البطالة الهيكلية إلى مرحلة الشلل الاقتصادي الشامل، في ظل توقف معظم المنشآت والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وتعطل سلاسل الإنتاج، واستمرار الحصار وإغلاق المعابر، ومنع إدخال المواد الخام اللازمة لإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية.

وأشارت إلى أن القيود المفروضة على عمل المنظمات الإنسانية فاقمت الأزمة، حيث بات أكثر من 95% من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية المحدودة، بما في ذلك شريحة واسعة من العمال الذين فقدوا مصادر دخلهم بشكل كامل.

وحذرت وزارة العمل من استمرار هذا التدهور الخطير في سوق العمل، وما سيترتب عليه من تعميق لحالة الركود الاقتصادي، وتراجع القدرة التشغيلية، وتآكل فرص التعافي، ما لم يتم رفع الحصار وفتح المعابر وتمكين القطاعات الإنتاجية من استئناف عملها.

ودعت الوزارة المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته القانونية والإنسانية، والعمل على توثيق الانتهاكات بحق العمال الفلسطينيين ومساءلة مرتكبيها أمام المحاكم الدولية، كما طالبت منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية باتخاذ إجراءات عملية لدعم صمود العمال الفلسطينيين وضمان حقهم في العمل اللائق والحماية الاجتماعية.

كما طالبت الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة بتوفير الدعم العاجل وتعويض العمال عن خسائرهم وإدماجهم ضمن برامج إعادة إعمار قطاع غزة، إلى جانب تعزيز الجهود الوطنية لتوفير الحماية القانونية والاجتماعية للعمال وتطبيق التشريعات ذات العلاقة بحقوق العمل.

وفي إطار خطة التعافي، أوضحت الوزارة أنها نفذت عدداً من الأنشطة، من بينها تفعيل برامج تدريب مهني تلبي احتياجات سوق العمل الفلسطيني، تشمل النجارة والتمديدات الكهربائية وصيانة الإلكترونيات وتركيب وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية، إضافة إلى تنفيذ حملات تفتيش على المنشآت الخطرة لمتابعة إجراءات السلامة والصحة المهنية. كما شملت الجهود منح الموافقات لترخيص عدد من المنشآت ذات الخطورة المتوسطة والعالية بعد استيفاء اشتراطات السلامة، واستقبال الشكاوى العمالية والمساهمة في حلها، وتقديم الاستشارات القانونية للعمال وأصحاب العمل، إلى جانب متابعة الجمعيات التعاونية الزراعية والإسكانية، والتواصل مع المؤسسات الدولية والأهلية لإعادة تفعيل برامج تدريب وتشغيل العمال والخريجين، فضلاً عن تفعيل بعض برامج التشغيل الطارئة للتخفيف من حدة البطالة.

وجددت وزارة العمل في ختام بيانها التزامها الكامل بالوقوف إلى جانب الطبقة العاملة، والدفاع عن حقوقها المشروعة، والعمل على تعزيز صمودها بما يضمن لها العيش الكريم فوق أرضها.

وارتكبت دولة الاحتلال منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 -بدعم أميركي أوروبي- إبادة جماعية في قطاع غزة، شملت قتلا وتجويعا وتدميرا وتهجيرا واعتقالا، متجاهلة النداءات الدولية وأوامر لمحكمة العدل الدولية بوقفها.

وخلفت الإبادة أكثر من 245 ألف مواطن بين شهيد وجريح معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود، إضافة إلى مئات آلاف النازحين ومجاعة أزهقت أرواح كثيرين معظمهم أطفال، فضلا عن الدمار الشامل ومحو معظم مدن القطاع ومناطقه من على الخريطة.

مصدر نقابي: تهديدات أمنية مباشرة وخطة لتفريغ النقابات في الضفة لإجهاض الإضرابات

رام الله/ فلسطين:

أفاد مصدر خاص من داخل عدد من النقابات المهنية في الضفة الغربية، ولا سيما في القطاعين الصحي والطبي، بوجود تصاعد ملحوظ في حجم الضغوط التي تتعرض لها القيادات النقابية، على خلفية تحركاتها المطلبية والإضرابات التي شهدتها الفترة الأخيرة، في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية وتدهور الأوضاع المعيشية لشريحة واسعة من الموظفين.

وبحسب المصدر، الذي تحدث لوكالة «قدس برس» مفضّلًا عدم الكشف عن هويته، فإن الاجتماعات المتكررة التي عُقدت بين ممثلي النقابات وعدد من الوزراء وممثلي الحكومة لم تُسفر عن نتائج عملية، بل اتسمت بأجواء مشحونة ورسائل تحذيرية واضحة. ووفق روايته، جرى التلويح بإجراءات قد تشمل الملاحقة أو اتخاذ خطوات قانونية في حال استمرار التصعيد.

وأشار إلى أن هذه الرسائل تعكس توجهًا رسميًا لاحتواء الحراك النقابي عبر أدوات الضغط بدلًا من الاستجابة للمطالب.

وأوضح المصدر أن أشكال التضييق لم تقتصر على جانب واحد، بل شملت مروحة واسعة من الأساليب، من بينها التهديد بفتح ملفات مهنية للنقابيين، واستدعاءات أو ضغوط غير مباشرة، إلى جانب التلويح بحل النقابات أو تجميد عملها استنادًا إلى مبررات قانونية تتعلق بسير المرافق العامة. كما أشار إلى محاولات للتأثير على الرأي العام عبر التقليل من مشروعية الإضرابات وربطها بالإضرار بالمصلحة العامة.

وفي سياق متصل، لفت المصدر إلى تراجع هامش الحريات النقابية، مؤكدًا أن العمل النقابي بات محاطًا بقيود متزايدة تحدّ من قدرة الأفراد على التعبير أو المشاركة في الفعاليات. وأضاف أن العديد من النقابيين باتوا يتجنبون الظهور العلني أو الإدلاء بتصريحات إعلامية خشية التعرض للمساءلة أو الضغوط، في مؤشر على اتساع دائرة القلق داخل الأوساط المهنية.

كما تحدث المصدر عن حالات استهداف مباشر وغير مباشر طالت بعض النقابيين، تمثلت في إجراءات إدارية مثل النقل أو التجميد الوظيفي، أو التلويح بعقوبات تأديبية، فضلًا عن ضغوط تُمارس على محيطهم المهني والاجتماعي. واعتبر أن هذه الممارسات تسهم في خلق بيئة ردع تهدف إلى الحد من توسع الحراك وإضعاف البنية التنظيمية للنقابات.

وفيما يتعلق بإدارة الحكومة للملف، أوضح المصدر أن النهج المتبع يقوم على كسب الوقت من خلال عقد اجتماعات متكررة دون قرارات تنفيذية واضحة، وتقديم وعود مؤجلة أو مشروطة، إضافة إلى إعادة طرح مقترحات سبق أن رفضتها النقابات. واعتبر أن هذه السياسة تؤدي فعليًا إلى إفراغ المطالب من مضمونها وتقليص زخمها مع مرور الوقت.

وأشار المصدر كذلك إلى توظيف متزامن للأدوات الأمنية والقانونية في التعامل مع الإضرابات، حيث يتم استخدام القوانين ذات الصلة بتنظيم العمل في المرافق العامة كوسيلة لتقييد التحركات، بالتوازي مع ضغوط أمنية غير معلنة، ما يخلق بيئة تفاوض غير متكافئة تميل لصالح الطرف الحكومي.

وتأتي هذه التطورات في ظل أزمة اقتصادية خانقة، حيث يعاني الموظفون من تأخر صرف الرواتب أو صرفها بشكل مجتزأ، إلى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة وتآكل القدرة الشرائية. وأكد المصدر أن هذه الظروف كانت الدافع الرئيسي وراء تصاعد التحركات النقابية، معتبرًا أن المطالب المطروحة تعكس احتياجات أساسية وليست مطالب فئوية.

وفي ختام حديثه، حذّر المصدر من أن استمرار هذا النهج في التعامل مع النقابات، سواء عبر التضييق أو التسويف، قد يؤدي إلى مزيد من الاحتقان، مشيرًا إلى أن غياب الحلول الحقيقية والاستمرار في استخدام أدوات الضغط لن يساهما في إنهاء الأزمة، بل قد يفاقمانها ويدفعان نحو مزيد من التوتر في المرحلة المقبلة.

وكانت نقابة الأطباء والمهن الصحية قد أعلنت قبل أيام عن سلسلة إجراءات تصعيدية، في ظل ما وصفته بمرحلة غير مسبوقة من التدهور وتسارع الأزمات، مؤكدة أن الأوضاع الراهنة دفعت بالقطاع الصحي إلى مستويات خطيرة تهدد استمراريته.

وقالت النقابة في بياناتها إنها تقف أمام مرحلة تتسارع فيها الأزمات وتتعمق، وسط ما اعتبرته تقصيرًا في التعامل مع مطالب الأطباء، مشيرة إلى أن حالة الإنهاك بلغت ذروتها واستنزفت طاقات الكوادر الطبية إلى حد غير مسبوق. وأضافت أن ما يجري لم يعد مجرد ظروف صعبة، بل واقع ضاغط يهدد جوهر العمل الطبي ويقوّض أبسط مقومات استمراره.

يُشار إلى أنه منذ عام 2019 تفاقمت الأزمة المالية للسلطة في أعقاب اقتطاعات إسرائيلية من أموال المقاصة (أموال الضرائب الفلسطينية)، ما أدى إلى عجزها عن الإيفاء بالتزاماتها المالية، وخاصة رواتب الموظفين.

ومنذ عام 2021، لم تتمكن حكومة السلطة من دفع الرواتب كاملة، بل لجأت إلى صرف أجزاء منها، تراوحت عادة بين 50% و90%. أما في الشهر الماضي، فلم تتمكن سوى من صرف مبلغ مقطوع قدره 2000 شيكل لكل موظف، بغض النظر عن درجته الوظيفية أو راتبه، كجزء من راتب شهر كانون الثاني/يناير 2026.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشيخ رضوان الشرعية

الموضوع/ مذكرة تبليغ حكم غيابي صادر عن محكمة الشيخ رضوان الشرعية

إلى المدعى عليه / سامي محمد حسن العامودي من برقة وسكان الشاطئ سابقاً وحالياً خارج البلاد ومجهول محل الإقامة في مصر الآن، لقد حُكم عليك من قبل هذه المحكمة للمدعية / ولاء عماد علي غبن من اسدود وسكان الشيخ رضوان وكيلها المحامي/ رفيق أبو هاني في القضية أساس 18/2026بتطليقها منك طلقة واحدة بائنة بينونة صغرى بعد الدخول وعليها العدة الشرعية وفرقت بينكما بهذه الطلقة الواحدة دفعاً للضرر الحاصل لها من غيابك عنها مدة أكثر من سنة بلا سبب شرعي ولا عذر مقبول وتضررها من ذلك وأن عليها العدة اعتباراً من تاريخ الحكم الواقع في 27/04/2026م ولها حق التزوج بمن تشاء من المسلمين الأكفاء بعد اكتساب هذا الحكم الدرجة القطعية وبعد انقضاء عدتها الشرعية منه حكماً موقوف النفاذ على تصديقه من محكمة الاستئناف الشرعية وتابعاً له وتضمينك الرسوم والمصروفات القانونية وثلاثمائة دينار أردني أجرة أتعاب محامي المدعية، حكماً غيابياً بحقك قابلاً للاعتراض والاستئناف لذلك جرى تبليغك حسب الأصول.
وحرر في 11/ ذي القعدة /1447هـ وفق 2026/04/29م.
قاضي الشيخ رضوان الشرعي
القاضي/ وليد محمد النزلي

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

FELESTEENONLINE

الجمعة 13 ذو القعدة 1447هـ 1 مايو/ أيّار
Friday 1 May 2026

WWW.FELESTEEN.PS

هيئات صحفية عالمية لـ(إسرائيل): ارفعوا الحظر عن دخول الصحفيين إلى غزة

عواصم/ فلسطين:

طالب رؤساء كبرى الهيئات العالمية والوكالات الصحفية في العالم، الاحتلال الإسرائيلي برفع الحظر عن دخول الصحفيين الأجانب إلى غزة.

وذكر المديرون التنفيذيون للهيئات والوكالات الإعلامية (ومن بينها «بي بي سي»، «سي إن إن"، "إم سي ناو"، رويترز، وكالة الأنباء الألمانية، صحيفة واشنطن بوست)، في بيان، أن الوجود في الموقع أمر ضروري يسمح للصحفيين باستيضاح الروايات من كافة الأطراف، والتحدث مباشرة مع المدنيين، ونقل ما يشهدونه بشكل مباشر.

ورغم اتفاق وقف إطلاق النار الساري منذ 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025، فإن سلطات الاحتلال تواصل منع الصحفيين من الدخول إلى غزة منذ بداية عدوانها على القطاع في أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وقال رؤساء تحرير أكثر من 22 هيئة، إن حكومة الاحتلال لم ترد حتى الآن على جهودهم لمناقشة الوضع، متسائلين عن أسباب استمرار فرض (إسرائيل) لهذه القيود.

وتحت سيطرة مُحكمة سمحت (إسرائيل) من وقت لآخر بدخول صحفيين أجانب، بيد أن الهيئات العالمية والوكالات الصحفية تطالب بحرية الانتقال في إنتاج المواد الصحفية في القطاع.

وسمح جيش الاحتلال بدخول صحفيين أجانب من وقت لآخر في رحلات، تحت سيطرة محكمة، ولكن المنافذ الإعلامية تريد حرية الانتقال.

وردا على الادعاءات الإسرائيلية حول دوافع حظر دخول الصحفيين، قال رؤساء التحرير إن «القتال الكثيف انتهى، وإن هناك وقفا لإطلاق النار والأسرى عادوا إلى منازلهم ولا يشكل الصحفيون تهديدا» على قوات الاحتلال.

وأشاروا إلى أن هناك آلية قائمة -رغم أنها تقييدية- تسمح بدخول عمال الإغاثة وخروجهم فلماذا لا يسمح للصحفيين بذلك؟

خلال وقفة احتجاجية

صرخة استغاثة... نازحو حي الزيتون بغزة يناشدون العالم حمايتهم من رصاص الاحتلال

غزة/ محمد حجازي:

أطلق أهالي مخيم «دار السلام» للنازحين في حي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة صرخة استغاثة مدوية لإنهاء المعاناة الإنسانية المتفاقمة التي تعصف بآلاف الأسر مع استمرار تداعيات حرب الإبادة الجماعية.

جاء ذلك خلال وقفة احتجاجية أمس تحت شعار «نحرق خيامنا قبل أن تحرقنا»، وبمشاركة حاشدة ضمت سكان المنطقة الجنوبية لحي الزيتون وجميع المخيمات القاطنة فيها، وبحضور لافت للوجهاء والمخاتير والنساء والأطفال الذين رفعوا لافتات تندد بالواقع المرير.

وتأتي هذه الفعالية لتكون صرخة إنسانية أمام صمت العالم تجاه ما يتعرض له النازحون من استهداف إسرائيلي مباشر وتجاهل لاحتياجاتهم الأساسية، إذ تحول مشهد الخيام إلى ساحة مفتوحة للموت البطيء بفعل القصف ونقص الإمكانات.

وأعرب مدير مخيم دار السلام محمد الهجين، عن قلقه البالغ والعميق إزاء تدهور الأوضاع الأمنية داخل المخيم ومحيطه، مؤكدا أن المخاوف على حياة النازحين وصلت إلى ذروتها في ظل الاستهداف المباشر والمتكرر.

وكشف الهجين عن إصابة أكثر من 10 أشخاص من نازحي المخيم بجروح متفاوتة نتيجة عمليات إطلاق النار المستمرة من قبل آليات وجنود الاحتلال المتمركزين في المنطقة الشرقية.

وأوضح الهجين أن الرصاص العشوائي يخترق الخيام القماشية المتهالكة التي لا توفر أي نوع من الحماية، مما يجعل كل نازح داخل خيمته هدفا محتملا في أي لحظة، مشددا على أن استمرار هذا الوضع يعني حكما بالإعدام على المئات من الأطفال والنساء والمسنين الذين لا مأوى لهم سوى هذه الخيام.

من جانبه، أكد خالد إسماعيل، أحد القائمين على المخيم، في بيان تلاه باسم أهالي المنطقة وجميع المخيمات المنكوبة فيها، أن المعاناة بلغت حدا لا يمكن احتماله بعد شهور طويلة من الصبر والثبات في ظل ظروف تفتقر لأدنى مقومات الحياة الكريمة.

وأشار إسماعيل إلى أن هذه الخيام تحولت من ملاذ مفترض للنجاة إلى مساحات للألم والخوف والحرمان نتيجة غياب الحلول الجذرية وضيق ذات اليد، فضلا عن ضعف الاستجابة الإنسانية من المؤسسات الدولية واستمرار سياسة التهميش التي تضاعف من وجع الأسر المنكوبة التي فقدت كل ما تملك.

وأوضح البيان أن سكان المنطقة ومخيماتها لا يواجهون خطر الرصاص فحسب، بل يصارعون النقص الحاد في المياه الصالحة للشرب وشح المواد الغذائية وغياب الرعاية الصحية المناسبة، حيث تفتقر المنطقة لأدنى مستويات العناية الطبية خاصة للجرحى الذين سقطوا مؤخرا.

وذكر المشاركون أن الخيام التي يسكنونها أصبحت مهترئة تماما، لا تقي من حر الصيف ولا من برد الشتاء، ولا تحفظ خصوصية العائلات ولا كرامتها الإنسانية.

وفي ختام الفعالية، وتجسيدا لشعار التحرك، أقدم النازحون الغاضبون على حرق إحدى الخيام المتهالكة في قلب المخيم، كخطوة احتجاجية رمزية تعبر عن رفضهم لبقاء الحال على ما هو عليه، وإيصال رسالة للعالم بأن هذه الخيام التي تفتقر للأمان والكرامة باتت تحرق بداخلها العائلات يوميا من القهر والحرمان قبل أن تلتهمها النيران.

ودعا الأهالي في ختام فعاليتهم إلى التدخل الفوري لإقامة سواتر رملية ضخمة تحيط بالمخيم لحماية السكان من خطر الطلقات العشوائية المباشرة، وتوفير إمدادات منتظمة من المياه والغذاء، بالإضافة إلى تأمين الأدوية اللازمة واستبدال الخيام المهترئة بأخرى آمنة ومقاومة للظروف الجوية. كما شددوا على ضرورة تحسين البنية التحتية المنهارة، وإنشاء نقطة تعليمية عاجلة لأطفال المخيمات، داعين كافة المنظمات الحقوقية لزيارة المنطقة ميدانياً لتوثيق هذه المعاناة، مؤكدين أن مطالبهم هي حقوق طبيعية نصت عليها كافة القوانين الدولية، متمثلة في الأمن والغذاء والماء والكرامة الإنسانية.

إنفوجرافيك